جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية

مذكرة ماستر

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية
الفرع: علوم سياسية
التخصص: العلاقات الدولية

رقم: .....

إعداد الطالب(ة):
جميلة حفري

يوم: 2025/06/04

سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه الهجرة واللجوء على ضوء ميثاق 2024

لجنة المناقشة:

منى زنودة	أ. د	جامعة بسكرة	رئيسا
سهام حروري	أ. د	جامعة بسكرة	مشرفا ومقررا
لعالية منصوري	أ. مح ب	جامعة بسكرة	مناقشا

السنة الجامعية: 2024-2025

شكر وعرفان

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، أعانني ويسر إتمام هذا العمل المتواضع

أسأل الله أن يجعله عملا خالصا لوجهه الكريم

كل الحمد والشكر لله رب العالمين

كلمة شكر مفعمة بالتقدير والاحترام والامتنان للأستاذة المشرفة الدكتورة **سهام حروري**

على توجيهاتها القيمة ودعمها الدائم في إعداد هذه المذكرة

وعلى كل التصويبات التي قدمتها في سبيل جودة العمل وعلى صبرها وتفانيها في تقديم المساعدة

وفقها الله وجزاها عني كل خير

سيبقى أثر كلماتك وتوجيهاتك في ذاكرتي ما حييت

الشكر موصول لأعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم قبول المناقشة

وعلى جهدهم ووقتهم في مراجعة العمل وتقييمه وإثراء الموضوع

فلكم مني كل التقدير والاحترام

الشكر موصول أيضا إلى أساتذة كلية الحقوق والعلوم السياسية عموما

وأساتذة قسم العلوم السياسية خصوصا

على دورهم الكبير في صقل المعارف وتوجيه مسيرتنا العلمية

بارك الله جهودكم وجعلها في ميزان حسناتكم

شكرا لكم جميعا

جميلة

إهـــداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى أعظم نعمة منحني الله إياها

أمي وأبي حفظهما الله وأطال في عمرهما

إلى من كان لي حاضرا بصبره وتشجيعه وتحمله صعوبات الطريق

الداعم الأول لي زوجي حفظه الله

إلى القلوب الصغيرة وأجمل هدايا الحياة

أولادي: أشرف، إسراء، إيناس ويونس

إلى العائلة الكريمة كل باسمه ومقامه

إلى جميع زملائي في العمل (الطاقم الإداري والتربوي)

إلى جميع زملائي في دفعة 2025

جميلة

مقدمـــــــة

تعد الهجرة واللجوء ظاهرة اجتماعية وإنسانية بالدرجة الأولى، فهي ترتبط بالعديد من العوامل التاريخية والجغرافية والاقتصادية والثقافية، وقد عرفت انتشارا واسعا بعد الحرب العالمية الثانية بغرض البحث عن العمل أو الهروب من الحروب والنزاعات لاسيما نحو أوروبا أين تتوفر الفرص الاقتصادية والاجتماعية.

على الرغم من توفير اليد العاملة للدول الأوروبية من جهة، وحصول الدول الأم للمهاجرين على مصادر دخل إلا أن الظاهرة أثارت قلقا لدى الدول الأوروبية التي رأت في ذلك أثارا وانعكاسات يجب معالجتها خاصة ما تعلق بالجانب السياسي والأمني. وبذلك أصبحت كل من ظاهرة الهجرة واللجوء من أهم القضايا التي تشغل الرأي العام وصناع القرار، ومصدر اهتمام النظريات السياسية في العلاقات الدولية التي تسعى كل منها إلى فهم أسبابها وتقصي آثارها من منظورات مختلفة على ضوء التحولات العالمية المتسارعة، وتزايد ظاهرة تنقل الأفراد والجماعات بين الدول

أهمية الموضوع:

يكتسي موضوع الدراسة أهمية بالغة؛ على اعتبار أنه يندرج ضمن الدراسات التي تهتم بظاهرة الهجرة واللجوء ومدى تأثيرها على الدول، والتي كان ظهورها بعد الحرب العالمية الثانية، وما ترتب عنها من تداعيات على المستوى العالمي عموما جعل كل الدول تعمل على إيجاد السياسات الهادفة إلى تقويض هذه الظاهرة ومحاولة القضاء على جذورها لاسيما في ظل تزايد المخاوف الأمنية سواء كانت في شكل تهديد ديمغرافي أو ثقافي أو غير ذلك.

لقد عمل الاتحاد الأوروبي على اعتبار أنه نموذج الدراسة منذ 1993، سنة حصول الاتحاد على الاختصاص القانوني للتنسيق هذا المجال انطلاقا من تبني مجموعة من السياسات للتعامل مع الهجرة واللجوء مست الجانب القانوني والأمني، ونتيجة لقصورها في معالجة الظاهرة وتصاعد وتيرة الهجرة واللجوء في السنوات الأخيرة اتجه إلى ايجاد سياسات جديدة تجسدت في الميثاق الأوروبي لعام 2024 وما تضمنه من سياسات جديدة على غرار السياسات السابقة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة في تحقيق جملة من الأهداف العلمية والعملية:

– تحليل وفهم الدوافع التي تقف وراء تبني الاتحاد الأوروبي السياسات الجديدة المتضمنة في ميثاق 2024

– الوقوف على السياسات الجديدة التي جاء بها الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء بهدف تنظيم ومواجهة التدفقات البشرية التي شهدتها دول الاتحاد الأوروبي في السنوات الأخيرة.

–تقييم السياسات الجديدة بالموازاة مع القيم الإنسانية على ضوء حقوق الإنسان.

أسباب اختيار الموضوع

تنوعت أسباب اختيار الموضوع بين أسباب موضوعية وأخرى ذاتية

الأسباب الموضوعية:

–معرفة الأثر التي تتركه ظاهرة الهجرة واللجوء من خلال اتباع سياسات جديدة من شأنها أن تحدث تغيرات جذرية على مستوى دول الاتحاد الأوروبي.

– اعتباره موضوع الساعة ومحل قلق الرأي العام، نتيجة تأثير الهجرة واللجوء على استقرار دول الاتحاد الأوروبي ودول الجوار بشكل عام

–إبراز قلق ومخاوف دول الاتحاد الأوروبي إزاء ظاهرة الهجرة واللجوء والبحث في كيفيات الحد منها أو تقليصها، وما يترتب عنها حفاظا على أمنها واستقرارها.

الأسباب الذاتية

- ميل الباحثة إلى اكتساب فهم شامل ومعمق لموضوع الهجرة واللجوء
- الاهتمام بسياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء نتيجة لانعكاسات ذلك على دول الجوار ومنها دول شمال افريقيا

الدراسات السابقة:

باعتبار البحوث السابقة مصدر مهم لا يمكن الاستغناء عنه بالنسبة للباحث في دراسته، فقد اعتمدت هذه الدراسة على ما سبقته من دراسات عالجت الموضوع من جوانب تختلف عن الجوانب التي ستبحث فيها، أهمها:

– مقال بلقاسم عبد القادر وبوزيد عويشة الموسوم بـ: "تداعيات ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديد على حقوق المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين، **المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية**، المجلد 09، العدد 02، 2024، الذي عالج الميثاق الأوروبي الجديد مستعرضا سياساته التي تركز على تعزيز إدارة الهجرة عبر حماية الحدود وتسريع عمليات الترحيل وتقاسم الأعباء بين دول الاتحاد الأوروبي، إضافة إلى التحديات التي تحقق التوازن بين الأمن وحقوق الإنسان.

– **أطروحة دكتوراه علوم** الباحث ضياء الدين أوشريف الموسومة بـ: سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الهجرة واللجوء، **أطروحة دكتوراه علوم** (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021–2022)؛ والذي عالج فيها انعكاسات صعود اليمين الأوروبي على بناء سياسة أوروبية موحدة للهجرة واللجوء، والتحديات التي تواجه الاتحاد الأوروبي وخاصة في ظل صعود التيارات اليمنية المتطرفة.

بخلاف الدراستين السابقتين، ستركز هذه الدراسة على السياسات الجديدة التي تبناها الاتحاد الأوروبي في ميثاق 2024 بهدف التوصل إلى سياسات تهدف إلى تنظيم أكثر لظاهرة الهجرة واللجوء وضمان الأمن والاستقرار.

إشكالية الدراسة

على اعتبار أن الهجرة واللجوء أصبحت مسألة أمنية جعلت الدول الأوروبية تتبنى إصلاحا شاملا يتضمن سياسات تهدف إلى معالجة ظاهرة الهجرة واللجوء خاصة بعد التزايد الكبير في أعداد المهاجرين في السنوات الأخيرة بحثا عن الأمن أو ظروف معيشة أفضل فقد جاءت إشكالية الدراسة على النحو التالي: **كيف تسهم سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة في مواجهة وتنظيم الهجرة واللجوء؟**

تندرج تحت الإشكالية المطروحة جملة من التساؤلات الفرعية التالية:

– ما هو تعريف كل من الهجرة واللجوء؟

– ما هي أبرز النظريات التي فسرت سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء؟

– فيما تتمثل دوافع تبني الاتحاد الأوروبي للسياسات الجديدة المتضمنة في ميثاق الهجرة واللجوء لعام 2024؟

– ماهي تداعيات سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة على المستوى الداخلي والخارجي؟

فرضيات الدراسة:

لمعالجة الإشكالية المطروحة تم الاعتماد على فرضيتين، هما:

– تبني الاتحاد الأوروبي لسياسات جديدة تجاه الهجرة واللجوء أساسه قصور السياسات السابقة في معالجة آثار وانعكاسات الظاهرة.

–فعالية سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه الهجرة واللجوء مرهونة بتطبيق مضامين ميثاق 2024

منهجية الدراسة:

منهجية الدراسة فرضتها طبيعة الموضوع الذي يسلط الضوء على سياسات الاتحاد الأوروبي الجديدة تجاه الهجرة واللجوء، وباعتبار المنهج هو أساس كل بحث والهدف منه الوصول إلى الحقيقة، فطبيعة الموضوع أدت إلى الاعتماد على:

-المنهج الوصفي: تم الاعتماد عليه في دراسة ظاهرة الهجرة واللجوء لفهمها ومعرفة أسبابها وأنواعها، وأيضا من خلال إبراز سياسات الميثاق الأوروبي الجديد في تحسين إدارة الحدود وتسريع إجراءات اللجوء.

-منهج تحليل المضمون : والذي اعتمد عليه في تحليل مواد الميثاق والسياسات التي تضمنها، إضافة إلى قراءة الميثاق وما يحمله من ما هو جديد تجاه ظاهرة الهجرة واللجوء.

-أداة الإحصاء : تم الاعتماد على الإحصاء كأداة من خلال توظيف بيانات تساعد على فهم وتحليل ظاهرة الهجرة واللجوء وتفسيرها كميا.

حدود الدراسة:

لما كان موضوع الدراسة هو البحث في ظاهرة الهجرة واللجوء، وما مدى تأثيرها على الاتحاد الأوروبي ومدى قدرة الدول الأعضاء على تجاوز البعد الداخلي في تسييرها إلى البعد الخارجي (خارج حدود الاتحاد الأوروبي) جاءت الحدود الزمانية والمكانية للدراسة كالآتي:

الحدود المكانية:

ارتبطت ظاهرة الهجرة واللجوء بحركية التنقل بين دول أعضاء الاتحاد الأوروبي ودول الجوار الإقليمي الأمر الذي جعل الدراسة ترتكز مكانيا إلى دول الاتحاد الأوروبي وأوروبا عموما، دول جنوب المتوسط مع التركيز على الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

الحدود الزمانية:

ترتكز الدراسة زمنيا إلى فترة تبني الاتحاد الأوروبي سياسات جديدة في 2024 في تسيير وإدارة الهجرة واللجوء لكن بهدف تتبع السياسات السابقة لمواجهة وتنظيم حركة الهجرة واللجوء وخاصة بعد أزمة اللاجئين 2015 وما سبقتها من أزمات خلال 2011 الربيع العربي وصولا لتبني ميثاق 2024 فإن الفترة الزمنية التي تغطيها الدراسة تمتد من 2015 إلى 2024.

صعوبات الدراسة

كأي دراسة حديثة، اعترض انجاز هذه الدراسة عدة صعوبات تمثلت في:

- ترجمة بعض المراجع باللغة الإنجليزية وهو ما تطلب وقتا وجهدا.
- اختلاف وتباين في المعلومات على مستوى الدراسات المقدمة في موضوع سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة واللجوء

- الطابع الإعلامي الذي طبع بعض المراجع، وهو الأمر الذي يجعل الباحث يتحرى الموضوعية وحسن اختيار وتوظيف المعلومات

تقسيم الدراسة:

لمعالجة إشكالية الدراسة واختبار صحة الفرضيات وانطلاقا من المعلومات المتوفرة تم تقسيم الدراسة إلى فصلين تسبقهما مقدمة؛ حيث جاء الفصل الأول بعنوان: الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة واللجوء ليتم فيه إعطاء تعريف للهجرة واللجوء في **المبحث الأول** من خلال مطلبين خصص الأول لتعريف الهجرة والمطلب الثاني لتعريف اللجوء، ثم التطرق إلى دوافع وتصنيفات الهجرة واللجوء في **المبحث الثاني** حيث تضمن المطلب الأول دوافع الهجرة واللجوء والمطلب الثاني احتوى تصنيفات الهجرة واللجوء، ليأتي **المبحث الثالث** لعرض أهم الأطر النظرية المفسرة للهجرة واللجوء في ثلاث مطالب، خصص المطلب الأول للنظرية الواقعية والواقعية الجديدة، والمطلب الثاني للنظرية البنائية أما المطلب الثالث لمدرسة كوبنهاغن

أما الفصل الثاني فقد جاء تحت عنوان دراسة تحليلية للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء2024؛ حيث تم التركيز في **المبحث الأول** على دوافع تبني الاتحاد الأوربي الميثاق الجديد ووضع سياسات جديدة لظاهرة الهجرة واللجوء من خلال مطلبين الأول تهديدات الأمن الأوربي والمطلب الثاني لمحدودية نتائج السياسات الأوربية على المستوى القانوني والأمني ثم خصص **المبحث الثاني** لقراءة مضامينية في الميثاق الأوروبي الجديد لعام 2024 تجاه الهجرة واللجوء بدءا بالتعريف بالميثاق وأهدافه في المطلب الأول ثم التطرق للسياسات الجديدة للهجرة واللجوء وفي **المبحث الثالث** تم تقييم الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء من خلال مطلبين الأول خصص للتداعيات الداخلية والخارجية للميثاق على مستوى الدول الأعضاء والدول المصدرة للمهاجرين (الشرق الأوسط وشمال افريقيا) أما المطلب الثاني فقد تضمن تحديات الميثاق الأوربي الجديد ومنه السياسات التي جاء بها الميثاق. والانتهاء بخاتمة تضمنت مجموعة من النتائج والتوصيات.

الفصل الأول

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة واللجوء

عرفت ظاهرة الهجرة واللجوء تطورا وانتشار واسع لاسيما في الوقت الراهن، ونتيجة لارتباطها بالعديد من العوامل السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية فهي تنتج انعكاسات تمس الدول المصدرة والدول المستقبلة على حد سواء.

وبما أن فهم أي ظاهرة يتطلب معرفة مكنونها، يأتي هذا الفصل ليركز على معرفة مفهوم الهجرة واللجوء والأطر النظرية المفسرة لهما، وذلك من خلال ثلاث مباحث:

المبحث الأول: تعريف الهجرة واللجوء

المبحث الثاني: دوافع وتصنيفات الهجرة واللجوء

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للهجرة واللجوء

المبحث الأول: تعريف الهجرة واللجوء

يقتضي التطرق في هذا المبحث إلى مختلف التعاريف المقدمة لكل من الهجرة واللجوء في لغة واصطلاحا، ومن منظورات مختلفة.

المطلب الأول: تعريف الهجرة

إن الهجرة صفة متأصلة في الإنسان، جيل عليها عبر مر العصور، وقد تتعدد الأسباب المؤدية لها وتختلف سواء كانت داخليا أو خارجيا، إذا كانت داخل بلد الواحد أو خارجه، وتكون إرادية للهجرة للفرد أو مضطرا سواء فردا أو جماعة مما تعددت الأسباب.

وقد تعددت التعاريف المقدمة لظاهرة الهجرة لغة واصطلاحا:

- **تعريف الهجرة لغة:**

لقد عرف لسان العرب الهجرة والهجرة وجذورها "هجر" بأنها خروج من أرض، وسمي المهاجرون لأنهم تركوا ديارهم ومساكنهم التي نشأوا بها. وأضاف أن كل من فارق بلده من بدوي وحضري أو سكن بلد آخر فهو مهاجر والاسم منه الهجرة."[1]

فالهجرة في اللغة تعنى الهجر، يهجر، هجرا وكذلك تعني الخروج من أرض إلى أرض.

وكلمة الهجر تعنى عند البعض التباعد، وهاجر أي ترك وطنه وهاجر أي نقله من موطن إلى موطن آخر والمهاجرة هي الهجرة. والمهاجرة هي الهجرة والمهجر هو المكان الذي يهاجر إليه.[2]

الهجرة لغويا "اسم مشتق من هجر يهجر هجرا قال ابن فارس الهاء والجيم والراء أصلان يدل أحدهما على قطيعة وقطع آخر على شد الشيء وربطه، أما الهجر ضد الوصل وكذلك الهجران بمعنى الخروج من أرض إلى أرض." [3]

[1] ونيسة الحمروني ورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**، دار الفكر الجامعي، 2016، ص68.

[2] مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر، ص195.

[3] محمد غزالي، **الهجرة السرية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015، ص26.

- **تعريف الهجرة اصطلاحا:**

تنوعت تعاريف الهجرة منها أن:" الهجرة ظاهرة جغرافية تعبر عن ديناميكية سكانية على شكل انتقال السكان من مكان إلى آخر، وذلك بتغير مكان الاستقرار الاعتيادي للفرد وهي جزء من حركة العامة للسكان."[1]

يشير هذا التعريف إلى أن الهجرة ظاهرة اجتماعية تدل على حركة انتقال الفرد من مكان لآخر، وقد تكون بشكل إرادي أو أن يكون الفرد مضطرا لها.

بتعبير أخر الهجرة هي عملية انتقال أو تغير لفرد أو جماعة من المنطقة اعتادوا على الإقامة فيها إلى منطقة أخرى، سواء داخل الحدود بلد واحد أو منطقة أخرى خارج حدود البلد، وقد تتم هذه العملية بإرادة الفرد أو الجماعة او بغير إرادتهم أو باضطرارهم إلى ذلك.[2]

وعليه فإن سلوك الهجرة قد تكون له منطلقات متعددة فقد تكون اجتماعية، اقتصادية، ثقافية أو سياسية...الخ

كتعريف الإجرائي للهجرة: الهجرة في أبسط معانيها هي حركة انتقال سواء كان فردا أو جماعة من مكان إلى آخر بحثا عن حياة أفضل وحياة كريمة، مهما تعددت وتنوعت الأسباب التي دفعت إلى هذا السلوك.

- **تعريف الهجرة غير الشرعية(السرية):**

إذا كانت الهجرة (سابقة الذكر) تتم بصورة انسيابية (التنقل) تبعا لأغراض قد تختلف حسب اختلاف الأسباب والدوافع، فإن الهجرة غير الشرعية تتم بصورة غير شرعية وغير قانونية وفي سرية تامة.

فالهجرة غير الشرعية، هي خروج المواطن من إقليم الدولة من غير المنافذ الشرعية المتخصصة لذلك أو منفذ شرعي باستخدام وثائق سفر مزورة.[3] وسميت بالهجرة غير الشرعية لأنها تنفذ وفق إطار غير قانوني، أي مخالفة للتشريعات والقوانين والمعمول بها، وتتضمن حركة الأفراد والجماعات العابرة للحدود.[4]

بصيغة أخرى يمكن القول أن الهجرة السرية هي تسلل عبر الحدود البرية والبحرية والإقامة بدولة أخرى بطريقة غير شرعية وذلك من خلال (قوارب الموت والانتقال عبرها..) أو تزوير الجوازات ...الخ.

---

[1] **المرجع نفسه**، ص27.

[2] علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، بيروت: دار النهضة العربية، 1984، ص16.

[3] أحمد رشاد سلام وآخرون، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014، ص211.

[4] Vaisse Maurice, **Dictionnaire des Relations Internationales ou 20 éme siècles**, Edition Armandcolin, Paris,2000, p.173.

كتعريف إجرائي للهجرة غير الشرعية: هي عملية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر دون احترام الإجراءات القانونية المعتمدة من طرف الدول المستقبلة.

ويتجلى أثرها في ضعف قدرة الدولة على تنظيم حركة السكان وفرض قوانينها. وأيضا قد ينجر وراء الهجرة غير الشرعية تهديدا واضح كالإرهاب والجريمة المنظمة.

- **تعريف الهجرة في الإسلام**

لقد ورد مصطلح الهجرة في كتاب الله عز وجل في القرآن الكريم في قوله تعالى في سورة النساء "۞ وَمَن يُهَاجِرْ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ يَجِدْ فِى ٱلْأَرْضِ مُرَٰغَمًا كَثِيرًا وَسَعَةً ۚ وَمَن يَخْرُجْ مِنۢ بَيْتِهِۦ مُهَاجِرًا إِلَى ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ يُدْرِكْهُ ٱلْمَوْتُ فَقَدْ وَقَعَ أَجْرُهُۥ عَلَى ٱللَّهِ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا " [1]

ففي كتاب الله عزوجل أقر في سورة النساء على الهجرة وأن الهجرة من أهم أحداث الدعوة الإسلامية.

وفي الأحاديث النبوية الشريفة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم، قال: " إنما الأعمال بالنيات وإنما لكل إمرئ ما نوى، فمن كانت هجرته إلى الله ورسول، فهجرته إلى الله ورسول، ومن كانت هجرته إلى دنيا يصيبها أو امرأة ينكحها، فهجرته إلى ما هاجر إليه".[2]

إن الهجرة في الإسلام مفهومها واسع، وهو هجران المعاصي وفعل الخيرات والابتعاد عن المنكرات.

وهو انتقال بين كل من مكة والمدينة في زمن الهجرة.

- **تعريف الهجرة عند هيئة الأمم المتحدة:**

الهجرة هي" انتقال السكان من منطقة جغرافية إلى أخرى، وتكون عادة مصاحبة تغير محل الإقامة ولو فترة محدودة." [3]

فالهجرة هنا هي انتقال الأفراد سواء كانت داخلية في الدولة أو عابرة للحدود، وقد تكون هذه الفترة طويلة المدى أو قصيرة المدى، وقد تتعدد أسباب الهجرة وتختلف دوافعها.

[1] سورة النساء، الآية 100.

[2] صحيح البخاري وصحيح مسلم.

[3] عبد القادر زريق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012، ص16.

المطلب الثاني: تعريف اللجوء

يشير اللجوء إلى ذلك الشخص الذي ترك بلده الأصلي من أجل طلب اللجوء في بلد آخر، كما أن المادة 14 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان تنص على أن لكل فرد الحق في طلب اللجوء والتمتع به خشية الاضطهاد.

قبل التطرق إلى تعريف اللجوء لغة واصطلاحا يجب معرفة من هو اللاجئ؛ فاللاجئ كما عرفته اتفاقية الأمم المتحدة هو:" القاعدة لتحديد الهوية، فاللاجئ هو كل شخص يحثه خوفه من الاضطهاد بسبب أصله العرقي أو دينه أو جنسيته أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة أو أرائه السياسية على البقاء خارج وطنه الأم الذي يحمل جنسيته ولا يستطيع، أو لا يريد بسبب ذلك الخوف".[1]

فاللاجئ هنا ترك بلده الأم نظرا لأسباب كانت اجتماعية أو سياسية، أو كان مضطرا تحت اضطهاد أو حماية لنفسه بغض النظر عن انتمائه أو مرغما لمغادرة وطنه بسبب الخوف التي يهدد حياته، وعدم استقراره في بلده.

وكحصيلة، مع نهاية شهر يونيو 2024 كان هناك 8 ملايين طالب لجوء على مستوى العالم حسب مصدر المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين.[2]

تعريف اللجوء لغة: من لجأ إلى الشيء والمكان الملجأ، ولجوء لاذ إليه واعتصم به ويقال لجأ إلى فلان، استند إليه واعتمد به ولجأ عنه أي عدل عنه إلى غيره، وتلجأ من القوم انفرد عنهم وخرج عن زمرتهم وعدل إلى غيرهم، أي لاجئ لاذ بالفرار من الاضطهاد أو حرب أو مجاعة وجمع هي لاجئين.[3]

تعريف اللجوء اصطلاحا: وقد عرف القانون الدولي اللجوء بأنه:" الحماية التي تمنحها الدولة فوق أراضيها، أو فوق مكان تابع لسلطتها لفرد طلب منها الحماية".[4]

[1] عبد القادر زريق المخادمي، **مرجع سابق**، ص163.

[2] المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الموقع: http:www.unhcr.org

[3] إبراهيم أنيس وآخرون، **معجم الوسيط**، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004، ص846.

[4] عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007، ص467.

نجد هنا الحق في اللجوء تضمنه حماية قانونية تمنحها الدولة لأي فرد طالب اللجوء بالاطلاع على بنود اتفاقية عام 1951 التي تتعلق بوضع اللاجئين مهما كانت بسبب خوفه من التعرض لأي اضطهاد سواء تمييز عنصري أو الدين، الجنس، أو الانتماء يبقى الفرد يستضل بحماية بلده.[1]

فنجد أن هذا التعريف لا يشمل اللجوء الإنساني الذي يؤدي إلى هروب المتضررين من الحروب أو المتعرضين للاحتلال وإنما اكتفى بالأفراد الذين يغادرون بلدهم الأصلي بسبب الاضطهاد العرق، الجنس، أو رأي سياسي.

التعريف الإجرائي للجوء :

فمفهوم اللجوء وهو ضارب في القدم، يتطلب إعطاء الحماية للأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد أو الأذى في بلدانهم بسبب معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية والتي توفرها الحماية في بلد آخر، ويتضح حق اللجوء للأشخاص الذين هم تحت ظروف قاسية، حروب، وصراعات والكوارث الطبيعية.

أو بعبارة أخرى هو شخص يسعى للحصول على الحماية الدولية.

ويؤمن المفوضية بأن كل شخص الحق في طلب اللجوء هروبا، من صراع اضطهاد وهي تبذل قصارى جهدها لتوفير الحماية لهم.

شروط اللاجئ:

يرى بعض الباحثين أن هناك شروط تتوفر لدى اللاجئ من حيث الطبيعة القانونية للقانون الدولي.

1- أن يوجد الشخص خارج إقليم دولته الأصلية أو خارج إقليم دولته المعتادة وإذا انعدمت فيهم الجنسية هو شرط النزوح.

2- أن يكون الشخص غير قادر على التمتع بحماية دولته الأصلية لأسباب كانت حرب أهلية أو دولية، أو رفض الدولة تقديم الحماية له.

3- أن يكون الخوف من الاضطهاد قائما على أسباب معقولة تبرره.

[1] المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، من الموقع www.Unhcr.org تم تصفح الموقع بتاريخ: 04-02-2025، على الساعة 22.05.

4- أن يكون اللاجئ لا يواجه أي مشكلة خطيرة، تدعو إلى إخراجه من أعداد اللاجئين أي بصيغة أخرى قد ارتكبت جريمة سياسية خطيرة خارج دولة الملجأ، وهذا ما نصت عليه المادة الأولى من اتفاقية الأمم المتحدة للشؤون اللاجئين مثال ذلك جريمة ضد السلام، جريمة حرب، جريمة ضد الإنسانية..."الخ[1]

الفرق بين اللاجئ والمهاجر

-نجد هناك اختلاف واضح: تعامل الدول المهاجرين وفقا لأنظمتها القانونية وتخضعهم لإجراءات الهجرة.

-أما فيما يخص اللاجئين وفقا لقواعد الحماية المنصوص عليها في القانون الدولي.

وعدم الخلط بين الإثنين، لأن حياة اللاجئين وسلامتهم، ومصلحتهم، في توفير الحماية القانونية الدولية الخاصة التي يحتاجونها.[2]

تعريف اللجوء في القرآن الكريم:

لقد وردت في النصوص القرآنية فيمن تضطرهم الظروف إلى البحث عن الحماية ومكان آمن لهم فإن الله سبحانه وتعالى الإنسان حق اللجوء إلى أي دولة أخرى، ومن آياته قوله تعالى:" يا عبادي الذين آمنوا إن أرضي واسعة فإياي فاعبدون" [3]

كما نجد أيضا مصطلحات؛ الاستجارة والاستئمان وابن السبيل مثال: الاستجارة: وهي من استجار أي طلب الأمان.[4] مصداقا لقوله تعالى:" وإن أحد من المشركين استجارك فأجره حتى يسمع كلام الله ثم أبلغه مأمنه ذلك بأنهم قوم لا يعلمون" وفي شرح لهذه الآية الكريمة قال أبو جعفر: يقول تعالى ذكره لنبيه، وأن استأمنك، يا محمد، من المشركين الذي أمرتك بقتالهم وقتلهم بعد انسلاخ الأشهر الحرم، شخص يسمع كلام الله.[5]

---

[1] أبو الخير أحمد عطية، **الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، 1997، ص92.

[2] خديجة المضمض، **اللجوء في القانون الدولي والشريعة الإسلامية**، في مؤلف محمد شريف بسيوني وآخرون، **حقوق الإنسان: دراسات تطبيقية عن العالم العربي**، المجلد الثالث، بيروت: دار العلم للملايين، 1989، ص117.

[3] سورة العنكبوت، الآية 56.

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، لبنان: دار صادر للطباعة والنشر، 1994، 152/1

[5] سورة التوبة، الآية 2، مع تفسير الطبري.

نجد أن الإسلام شرع اللجوء كحق للإنسان المضطهد وفي حالة انتهاك حقوقه وبحثه عن الأمان وباعتباره حق من حقوق الإنسان وأدميته، إذن الاسلام كرم ابن أدم وجعل له شرعا ومنهاجا، وحقه في اللجوء حتمية له الشريعة الإسلامية.

تعريف اللجوء حسب الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

تشير المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الانسان إلى أن: [1]

1- لكل فرد حق في حرية التنقل في اختيار محل إقامته داخل حدود الدولة.

2- لكل فرد حق في مغادرة أي بلد بما في ذلك بلده والعودة إلى بلده.

كما أن المادة 14 أشارت إلى أنه، لكل فرد حق التماس ملجأ في بلد آخر والتمتع بالخلاص من الاضطهاد.[2]

التعريف اقتصر على الاضطهاد فقط على طالبي اللجوء، لكن الأسباب تتعدد، ويختلف نوع اللجوء بحثا عن حياة كريمة، أو المناخ أو تعرضه لتهديدات أو كوارث طبيعية...الخ.

وكالة الاتحاد الأوروبي للجوء ((EUAAوهي وكالة تابعة للاتحاد الأوروبي وتعمل هذه الوكالة بصفتها موردا للدول الأعضاء في مجال الحماية الدولية إلى جانب توفير المساعدة العملية والقانونية والعملياتية في أشكال عديدة

تشير الاحصائيات إلى أن عدد النازحين قسرا في 2023 بلغ أعلى مستوى تاريخي له بسبب تصعيد النزاع في غزة الصومال، السودان، أوكرانيا.

[1] الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الموقع: www.un.org

[2] **المرجع نفسه.**

المبحث الثاني: دوافع وتصنيفات الهجرة واللجوء

من خلال هذا المبحث سيتم التعرض لمختلف دوافع الهجرة واللجوء والتي ترتبط بالعديد من العوامل، ثم الانتقال إلى التفصيل في تصنيفاتهما انطلاقا من معايير متعددة

المطلب الأول: دوافع الهجرة واللجوء

- **دوافع الهجرة**

إن دوافع الهجرة متعددة ومتنوعة، فالرغبة في الهجرة لها عدة عوامل مختلفة منها العمر والجنس ومستوى التعليم، والحالة المهنية، وبالإضافة إلى أسباب ثقافية ودينية.

لكن أًصبح للهجرة عوامل مقلقة للمجتمعات ومن بين الأسباب المؤدية للهجرة سبيل المثال لا الحصر ما يلي:

الأسباب الاجتماعية

- البطالة وغياب الأمن وفي ظل غياب الاستراتيجيات التي تضمن للموظف الاستقرار الوظيفي.[1]
- تأثر سكان الدول النامية بصفة عامة بالنمط المعيش الأوروبي.
- بروز مظاهر التهميش واستغلال الشباب، مما يضطرهم إلى البحث عن الهجرة بشتى أنواعها، إضافة إلى طابع الأسرة وعدم وجود الرقابة والتوجيه من طرف السلطة الأبوية.
- تعاطي الشباب المخدرات والكحول ظنا منهم الهروب من الواقع أو اتخاذها كذريعة للواقع المعيش.

كما أننا نجد دافع أو عامل البطالة قد يؤدي إلى انحلال الروابط الاجتماعية في المجتمع الذي يتعايش معه وبالتالي تفسير لسلوكه (اتخاذ الهجرة) كذريعة ومبررا كافيا وحتى وإن كانت منافية لمجتمعه وعاداته وتقاليده.

[1] كريمة بوفلاقة، " الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول"، **محاضرات** ألقيت على طلبة السنة الثانية في مقياس قضايا دولية معاصرة، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر3، (د. س. ن)، ص4.

وبالتالي عدم التوازن الاجتماعي واقتصادي بين المجتمعات قد تدفع هذه العوامل بالأشخاص إلى الرحيل عن سكان إقامتهم الاعتيادية في حين تجذب غيرها إلى المناطق المقصودة.[1]

الأسباب الاقتصادية:

-1التباين في المستوى الاقتصادي : يظهر التباين في المستوى الاقتصادي بصورة واضحة بين الدول الطاردة والدول المستقبلة، هذا التباين هو نتيجة لتذبذب وتيرة التنمية في هذه البلدان التي لازالت تعتمد أساسا في اقتصاداتها على الفلاحة والتعدين وهما قطاعان لا يضمنان استقرار في التنمية نظرا لارتباط الأول بالأمطار والثاني بأحوال السوق الدولية وهو ماله من انعكاسات سلبية على سوق العمل.[2]

-2سوق العمل :

وقد تكون البطالة التي تمس عددا كبيرا وخاصة من الشباب والحاصلين على مؤهلات جامعية، وهذا الضغط على سوق العمل يغذي النزوح إلى الهجرة وخاصة في شكلها غير قانوني من أجل الحد من هذه الظاهرة فإن ذلك.

وقد يترتب عن هذه الأخيرة أعباء على المالية العامة نتيجة تكاليف استقبال وايواء وترحيل المهاجرين.

وبالتالي يمكن القول هنا أن الهجرة تعد جزءا أساسيا من ديناميكيات سوق العمل، وتؤثر فيه بشكل مستمر على الصعيدين المحلي والدولي.

الأسباب السياسية للهجرة:

وقد تعددت الأسباب السياسية كدافع قوي إلى الهجرة وهي الضغط، القوة والتهديد، وبمعنى آخر أي تدخل عسكري خارجي من أية دول من الدول يؤدي إلى هجرة خارجية كرد على ذلك.

[1] نادر فرجاني، ندرة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، 1983، ص162.

[2] محمد غزالي، **مرجع سابق**، ص36.

إن الضغط السياسي المحلي أو الداخلي يؤدي أيضا للهجرة، ففي معظم الدول النامية التي تنعدم فيها الديمقراطية، وتطغى عليهم النظم الديكتاتورية وكثرة الثورات الداخلية والانقلابات العسكرية والحرب المحلية يؤدي إلى الهجرة إلى الخارج، وقد تكون العقوبات الدولية على مجتمع ما كأهم عامل مسبب للهجرة.[1]

الملاحظ هنا أن الهجرة أصبحت تتأثر أكثر بالعوامل السياسية، أيضا أًصبحت الحروب والنزاعات والتدخل الأجنبي تتسبب في عدم الاستقرار في دول ما، ولذلك أصبحت هجرتهم إجبارية من الوطن الأم تحت ضغوطات إلى أماكن تكون لهم أكثر أمن واستقرارا وتوفير حاجياتهم.

ومن جهة أخرى لا تغفل عن واقع يسوده التنوع المجتمعي الذي يمثل البيئة الأوسع للنظام السياسي، فالقارة ما يربوا على آلاف المجموعات الاثنية والتي تختلف باختلاف العادات والتقاليد من جهة وتندرج فمنها مجموعات لغوية واجتماعية واسعة من جهة أخرى.[2]

وبالتالي ففي ظل عجز الأنظمة السياسية عن التنشئة الاجتماعية والسياسية قد يكون واقع لعدم إخضاع الافراد عن ولاءاتهم القبلية والدينية وبالتالي تحول الولاء إلى أمة جديدة.

الأسباب الأمنية والنفسية:

لعل من أهم الأسباب الرئيسة للرغبة في الهجرة وترك البلاد والأكثر شيوعا هي:

- عدم الرضا عن ظروف العمل والمعيشة أي البحث عن عمل أفضل.[3]
- الأسباب الأمنية وهي عدم الاستقرار الناتج عن الحروب والنزاعات الداخلية والانتهاكات الجسيمة.
- دافع عدم الاستقرار قد يؤدي بدوره إلى ظاهرة الهجرة واللجوء والتي يصعب على الدول والحكومات السيطرة عليها أو إيجاد حل وفق ما تملي به المواثيق الدولية وما يترتب عن هذه الأخيرة من تفاقم الجريمة المنظمة وصعوبة الاندماج الحضاري[4].

---

[1] محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنلوجيا**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000، ص ص41-42

[2] أحمد عبد الرحمان حسن، قضايا النظم السياسية في إفريقيا، مركز الدراسات، **المستقبل الإفريقي**، القاهرة، 1998، ص16.

[3] الموسوعة العربية العالمية، المملكة العربية السعودية: مؤسسة أعمال النشر والتوزيع، 1999، جزء 26، ص73.

[4] سحنون أم الخير، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، **دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد 04، العدد 01، 2017.

فعدم الاستقرار كسبب وحده كفيل بأن يجعل الفرد يلجأ إلى مغادرة وترك البلاد أو كنتيجة الاضطهاد الذي يتعرض له هو وأهله وأن يعيش تحت وطأة التهديد، وبالتالي تكون حياته غير مستقرة والهروب منها والبحث عن حياة أكثر استقرار وتضمن حياة كريمة.

نجد أن العوامل السوسيوأمنية فرضت نفسها على المحيط العالمي بانتشار الحروب والنزاعات السياسية التي تحولت إلى نزاعات وعدم الاستقرار الأمني.

فشعور الفرد داخل البلاد بالخطر الحقيقي علي حياته أو حياة عائلته يعود لكثير من الأسباب؛ الدين، الجنس، العرق، الاتجاه السياسي، الانتماء إلى المنظمات أو الجماعات مما يدفع بالأفراد الى البحث عن مكان آمن ومن ثمة الانتقال اليه.[1]

هناك أسباب أخرى للهجرة، يمكن أجاز أهمها في الآتي[2]:

-فارق مستوى الحياة والأجور

-سوق العمل في بلدان المنشأ أو كذلك معدل البطالة

-سوق العمل في بلدان المستقبل

-الجوار الجغرافي والقرابة اللغوية

-تأثير جاذبية البلدان المستقبلة

-تأثير الشبكات المشكلة من المهاجرين السابقين.

- **دوافع اللجوء**

لقد وردت في اتفاقية الأمم المتحدة بخصوص اللاجئين عام 1951 وبروتوكول الأمم المتحدة بشأن الملجأ الإقليمي عام 1967 الأسباب الدافعة لظاهرة اللجوء، وهي كالتالي:

[1] أحمد محمد إبراهيم، أحمد الشال، توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها، **مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي**، مجلد 41، العدد 4، ديسمبر 2020، ص286.

[2] بشارة خضر، تر: سليمان الرياشي، أوربا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص136.

1-الخوف : يقصد بالخوف ما كان ناتجا عن التعرض للتعذيب والاضطهاد وهو حالة نفسية تستدعي من اللاجئ الهروب إلى المكان الذي يشعر فيه بالأمان.[1]

2-الاضطهاد: وهو ما كان ناتج عن التعرض والتهديد للحياة والحرية وانتهاك حقوق الانسان التي نصت عليها المواثيق والاتفاقيات الدولية (اتفاقية جنيف الأربعة والبروتوكولين الاضافيين).

3-التمييز: وهو ما يطلق على اختلاف في المعاملة والحقوق، الفرص، مما يولد شعور بعدم الأمان والتهميش.

4-العرق: وهو الانتماء إلى فئة اجتماعية معينة تشكل أقلية ضمن مجموعة من السكان.

5-الدين: وهو العقيدة التي يعتنقها الفرد أو الحرية الدينية المكفولة وفق إعلانات والوثائق الدولية.

6-الانتماء: يكون الانتماء بسبب من أسباب اللجوء، إذا انعدمت الثقة في الولاء فئة معينة للنظام السياسي الحاكم، مما يعرضها للملاحقة والاضطهاد.

7-الرأي السياسي: وهو ناتج عن اعتناق آراء سياسية مخالفة لما يعتنقه النظام السياسي الحاكم، مما يؤدي إلى الخوف من الاضطهاد، إلا أن ذلك الخوف لابد أن يكون له ما يبرره من انتهاكات فعلية كالسجن أو التضييق.[2]

ومن أسباب اللجوء أيضا:

-خوف له ما يبرره: و يقصد هنا بالخوف المبرر أو مصطلح الخوف بمعنى أن طالب اللجوء يقدم أسباب مقنعة لخوفه ويوضح حالته النفسية، إلا أنه لا يعتبر سبب أو مبرر أو دافع لمنحه صفة اللاجئ.[3]

[1] ريم بوش، نور الهدى عبادة، اللجوء وأثاره وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، العراق أنموذجا، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 12، الجزائر(03)، 2020، ص21.

[2] **المرجع نفسه**، ص21.

[3] المادة 1 الفقرة 2، من اتفاقية 1951 اتفاقية خاصة بوضع اللاجئين 1951. من الموقع: www.hlrn.org

لذلك نجد أن صدور الاتفاقية الخاصة باللاجئين لصالح الأشخاص الذين أًصبحوا لاجئين نتيجة أحداث وقعت قبل 1 جانفي 1951 بسبب هجرة الملايين من الأوروبيين بعد الحربين العالميتين الأولى والثانية بمدى تقليل المعاناة ودخول الاتفاقية حيز التنفيذ 1954.

فالاضطهاد أو الاحتلال الخارجي أو العدوان: كسبب يجبر الأشخاص على مغادرة بلده الأصلي، ويشكل خطر على سلامتهم، ومغادرة محل إقامتهم للبحث على ملجأ يوفر لهم الحماية في ظل الاتفاقية الإفريقية يعد أوسع من ذلك كونها تعتمد على أسس وقيم إنسانية لا معايير سياسية.

ففي المادة 33 فقرة أولى من الاتفاقية 1951 على الاضطهاد هو:" كل تهديد للحياة أو الحرية باختلاف الأسباب سواء كانت دينية أو عرق، الرأي السياسي أو انتماء إلى فئة اجتماعية معينة".[1]

على سبيل المثال تعود ظاهرة اللجوء في القارة الافريقية بالأساس إلى الصراعات ونشوب الحروب الأهلية وبالتالي نكون أمام أزمة اندماج الاندماج الوطني.[2]

إلا أننا نجد هنا اقتصار أو حصر سبب اللجوء يعود سببه إلى النزاعات والصراعات والحروب دون الاخذ بأسباب أخرى قد تكون دينية أو سياسية أو بيئية.

المطلب الثاني: تصنيفات الهجرة واللجوء

انطلاقا من تعدد تعاريف الهجرة واللجوء من جهة وتنوع الأسباب الدافعة نحوها فإن هناك العديد من تتعدد التصنيفات للهجرة واللجوء تبعا لاختلاف المعايير التي تم الاستناد إليها في هذه الدراسة

- **تصنيفات الهجرة**
- **من حيث الطبيعة القانونية**

تنقسم الهجرة من حيث الطبيعة القانونية إلى الهجرة الشرعية والهجرة غير الشرعية

1- الهجرة الشرعية : وهي "تلك الهجرة التي تتم بموافقة دولتين على انتقال المهاجر من موطنه الأصلي إلى الدولة المستقبلية، وتحدث بين البلدان التي لا تخضع إلى قيود أو قوانين تمنع الهجرة ولا يتطلب الدخول

[1] أحمد الرشيدي، **حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2003، ص361.

[2] إبراهيم نصر الدين، **دراسة في العلاقات الدولية الافريقية**، د.ب.ن، مكتبة مديولي، 2011، ص139.

إليها الحصول على تأشيرات الدخول وفقا لأنظمتها وإجراءاتها وحاجاتها من المهاجرين بمعنى دخول قانوني وإقامة قانونية."[1]

-2الهجرة غير الشرعية : وهو التدبير للدخول أو الخروج غير القانوني من إقليم أي دولة، ومن قبل أفراد أو مجموعة من الأشخاص من غير المكان المحدد دون التقيد بالضوابط والقوانين والشروط الواجب اتخاذها والتي بدورها تفرضها الدول في مجال تنقل الأفراد؛ أي بمعنى آخر هو الانتقال من دولة إلى دولة عن طريق التسلل دون تأشيرة الدخول أو تصريح بالإقامة وفق أطر غير قانونية والبقاء في تلك الدولة في ظل قانون لا يحميه من عواقب إقامته.[2]

- **من حيث الطبيعة الإرادية (الإرادة القائمة)**

1-الهجرة القسرية: والتي تتمثل في نقل الأفراد أو الجماعات من أماكن إقامتهم وإجبار الأفراد والجماعات على النزوح من منطقة معينة أو إخلائها خشية كارثة؛ كالزلازل أو الفيضانات أو الحروب.

ومثال ذلك هجرة اليهود إلى ألمانيا في ظل الحركة النازية كأبرز مثال.

كما أنها تعد حركة انتقال السكان، حركة تفرضها دولة أو قوة سياسية عسكرية مع عجز هؤلاء عن اتخاذ قرار الهجرة برغبتهم ويكونون غير قادرين حتى على اختيار مكان يناسبهم، مثال ذلك سوريا أين أدى النزاع المسلح إلى تهجير أكثر من 13 مليون سوري في عام 2011، والكوارث الطبيعية (الجفاف الشديد) الذي حل بالصومال.[3]

بمعنى آخر، الهجرة الاجبارية تحدث عندما تجبر مجموعة من الناس على مغادرة أماكنهم بسبب قوة خارجية دون أن يكون لهم الإرادة أو الخيار في ذلك.

2-الهجرة الطوعية(الاختيارية): كما تشير إليه التسمية فهي تلك الهجرة التي تمت بإرادة حرة، دون أي دعم أو إكراه مهما كان نوعه سواء اقتصاديا أو دينيا أو عرقيا، وقد تكون الهجرة فردية، عائلية أو جماعية،

[1] محمد غزالي، **مرجع سابق**، ص29.

[2] خلدون عبد القادر حسين رباعية، **الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر**، عمان: دار المكتبة الوطنية، 2020، ص22.

[3] عبد القادر زريق المخادمي، **مرجع سابق**، ص159.

كما عرفها فيرقا""VIRGA، هي انتقال الأفراد أو العائلات أو الجماعات بناء على قرارهم الشخصي، ومسؤوليتهم، دون أي ضغط خارجي ومن بلد إلى آخر بهدف الإقامة الدائمة.[1]

- **من حيث طبيعة المكان:**

-1الهجرة الداخلية : وتكمن الهجرة الداخلية في التحركات السكانية التي تحدث داخل الدولة التي غالبا ما تحدث بين الريف والمدينة لما تتوفر عليه من فرص عمل وخدمات مختلفة (المعامل، الشركات الصناعية...الخ) على عكس الريف الذي يتميز بظروف معيشية صعبة وتقل فيه عوامل جذب الأفراد، وقد تكون هجرة داخلية هجرة من الأقطار العربية فقيرة إلى بلدان عربية غنية بمواردها الطبيعية مثال ذلك بلدان الخليج العربي.[2]

-2الهجرة الخارجية : وتتمثل الهجرة الخارجية في تلك التحركات السكانية التي تكون عبر الحدود الإقليمية للدولة، وكانتقال المواطنين العرب من الوطن العربي إلى خارجه مثل الجالية السورية واللبنانية إلى الولايات المتحدة الأمريكية وانجلترا وكذا انتقال الجالية المغاربية إلى الدول الأوروبية، وانتقال العمال الأجانب إلى الوطن العربي كهجرة الباكستانيين والإيرانيين إلى بلدان الخليج العربي نظرا لعوامل الجذب المستقبلة للهجرة وعوامل الطرد للدول المصدرة لها.[3]

- **من حيث طبيعة الزمان:**

-هجرة دائمة : وهو من لم يحصل على إقامة بعد ولكنه ينوي البقاء في دولة مدة تزيد عن سنة أي يكون أمام وضع قانوني يخوله الإقامة فيه.

-هجرة مؤقتة: وهو من لم يحصل على تصريح إقامة وينوي ممارسة نشاط داخلها مثال أشخاص الذين يبحثون عن عمل بصفة موسمية أو مؤقتة.[4]

---

[1] دريدي فاطمة، براهيمي قدور، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها -رؤية تحليلية-، **مجلة المجتمع تربية وعمل**، المجلد 05، العدد 01، 2020، ص12.

[2] محمد غربي وآخرون، " **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014، ص22.

[3] **المرجع نفسه**، ص23.

[4] ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، **مذكرة ماجستير** (جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2011-2012)، ص68.

- تصنيفات اللجوء

1- اللجوء الإنساني

إن أحد أشهر الوثائق الدولية هو الإعلان العالمي لحقوق الانسان 1948 وتم إقراره بعد الحرب العالمية الثانية رغبة في تعزيز الاحترام العالمي لكرامة جميع البشر وحرياتهم وهذا ما أشار عليه الإعلان العالمي لحقوق الانسان عام 1948 ولم تكتسب حقوق الإنسان الطابع القانوني والدولي إلا بصدور الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

وباعتبار اللجوء ظاهرة اجتماعية ذات بعد انساني، وبسبب وجود علاقات وطيدة بين وضع اللاجئين واحترام حقوق الانسان، فظاهرة اللجوء ليست وليدة العصر الحاضر إذ تعود جذورها إلى القدم بسبب الحروب والصراعات، نجم عنه ظهور مجموعات كبيرة من اللاجئين الذين اضطرتهم الظروف القاسية إلى ترك بلدانهم واللجوء إلى بلدان أخرى هربا من البطش والظلم والاضطهاد.[1]

ويعد اللجوء الإنساني في مقدمة المبررات السياسية ومن الأسباب التي توفر الحماية لطالبي اللجوء في البلدان الأخرى، وطبيعي هذا لا يقلل من معنى توفر الأسباب الأخرى للاجئين وكنتيجة استفحال الأزمات الاقتصادية وانعدام فرص العمل، ولذلك فموضوع أو قضية اللاجئين قد تكون لأسباب سياسية وأخرى اجتماعية واقتصادية مما تستدعي الضرورة لترك هؤلاء الناس بلدانهم ومن هنا تم تسمية لجوء من نوع آخر أطلق عليه باللجوء الإنساني.

إن قضية اللاجئين ذات طبيعة إنسانية بالأساس، إلا أن أسبابها تتعدد وتختلف باختلافها فحماية اللاجئين وتوفير لهم حياة كريمة يكفلها القانون وتثبتها القواعد من خلال أجندة إنسانية دولية مرتبطة بحقوق الانسان والقانون الدولي الإنساني.[2]

[1] شاكر الخراشبة، عمر خيضرات، سليمان الخراشبة، اللجوء الإنساني في ضوء المواثيق الدولية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، 44 (2)، 2024، ص398.

[2] حمدان محمد الطيب، إشكالية اللجوء الإنساني في القانون الدولي، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد 02، 2022، ص936.

2-اللجوء السياسي (الدبلوماسي)

يرتبط اللجوء السياسي بالنظام السياسي والأنظمة الشمولية التي تقيد الحريات وتنتهك الحقوق الأساسية للمواطنين، كلما تصبح دوافع ذات صلة بزيادة وتيرة اللجوء.

فاللجوء السياسي أو الدبلوماسي يتجه مواطنوها إلى البلد الذي يمنحهم الحماية وكذلك لأسرهم وبتوفير الأمن والحفاظ على سلامتهم الشخصية، وعادة ما تتجه أنظار طالبي اللجوء السياسي أو الدبلوماسي إلى دول ذات أنظمة ديمقراطية كون أن هذا الأخير تشكل الضمانة الأساسية لهم وتقيهم عواقب الاضطهاد.[1]

نعني مثلا: إذا فكان شخص يتكلم ضد حكومة في بلده أو يشارك في مظاهرات وتعرض للتهديد أو التعذيب أو السجن فيجعل أحد من هذا الأسباب كذريعة يطلب من خلالها اللجوء السياسي في بلد آخر لحمايته.

أي أن اللجوء السياسي سببه رأي سياسي أو نشاط سياسي.

فغالبا ما يمنح اللجوء الدبلوماسي أي السياسي لأشخاص الناشطين في السياسة وأصحاب المناصب العليا في الدولة، من مدنيين عسكريين رؤساء الأقليات والمذاهب الطوائف والمنشقين عن نظام الحكم والإعلاميون، فعل الدولة المانحة للجوء حماية اللاجئ، وهو عمل صعب يحتاج إلى بذل مجهود وصرف أموال قد لا تتوفر لدى الدولة أو قد تكون دون المستوى.[2]

غير أن اللجوء السياسي في القانون الدولي بالغ الصعوبة والتعقيد، عدم اتفاق المجتمع الدولي على الأسباب التي تقف وراءه وكذا الفئات المطلوب مشمول وفق اتفاقية الدولية أو إقليمية تنص على ذلك، لفهم واقع التي تعانيه فئة معينة من اللاجئين.[3]

3-اللجوء الديني:

ويقصد به طلب الأمان في المكان الذي يلجأ إليه ويرى أنه يوفر له الحماية من خطر أو تهديد وقد يستند إلى أعراق الديانات الأخرى.

---

[1] ايناس محمد البهجي، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013، ص52.

[2] مظهر الشاكر، **القانون الدولي للاجئين، دراسة قانونية تحليلية، قراءة في حق اللجوء**، العراق: د.د.ن، 2014، ص75.

[3] برو تمارا أحمد، **اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام**، لبنان: منشورات زين الحقوقية 2013 ص67.

فجل الحضارات القديمة كانت ترى في المعبد الملاذ الآمن لها والحصن المنيع للاجئين لها ويمنع التأثر فيها لقدسية المكان.

وفي النصوص القرآنية وردت آيات من القرآن الكريم قول إبراهيم عليه السلام "وإذا قال إبراهيم رب اجعل هذا البلد آمنا واجنبني وبني أن نعبد الأصنام"[1] وقوله عز وجل" ومن يهاجر في سبيل الله يجد في الأرض مراغما كثيرا ونعم" [2] وقوله عز وجل "وإذا جعلنا البيت مثابة للناس وأمنا، واتخذوا من مقام إبراهيم مصلى وعهدنا إلى إبراهيم وإسماعيل أن طهرا بيتي للطائفين والعاكفين والركع السجود"[3]

غير أن الشريعة الإسلامية اهتمت بالجانب الديني حيث دعت إلى الحفاظ على كرامة الإنسان وأمر بحسن معاملتهم وتقديم الدعم لهم في الظروف الصعبة.

الملاحظ على اللجوء الديني أنه عندما يضطر شخصا ما للهروب تحت طائلة التهديد نتيجة لمعتقداتهم الدينية أو انتمائهم لطائفة معينة وبالتالي يمنح هذا النوع من اللجوء للأشخاص بممارسة دينهم أو التمسك بعقيدتهم.

كمثال؛ موقف الرهبان البوذيين في بورما في الأحداث التي وقعت في 2012 م موقف غير مشرف ولا يحمل أي ذرة من الإنسانية ورفضوا تقديم المساعدة للاجئين المسلمين الذين تم تصفيتهم جسديا وانتهاك أعراضهم على مرآهم، ومن الحكومة البورمة ولم تستقبل أماكنهم الدينية بل أكثر من ذلك تحريض الناس عليهم اعتقادا منهم أن من لا يكون بوذيا فليس له الحق أي يعيش في بورما وهذا معناه إنهاء ديني.[4]

[1] سورة إبراهيم، الآية 35 ,

[2] سورة النساء، الآية 100.

[3] سورة البقرة، الآية 125.

[4] مظهر شاكر، **مرجع سابق**، ص73.

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للهجرة واللجوء

يناقش هذا المبحث الأطر النظرية التي تفسر الهجرة واللجوء، انطلاقا من النظرية الواقعية والواقعية الجديدة مرورا بالنظرية البنائية ثم مدرسة كوبنهاغن وتقديم المساهمة النظرية لكل منها بما يساعد على الدراسة والتحليل لاحقا في الفصل الثاني

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة

-النظرية الواقعية

تركز النظرية الواقعية على فكرة المصلحة والقوة والتي يعتبرها "هانس مورغانتو" من أبرز مؤسسيها أنها بفكرة الأمير والسلطة.[1] وحاول "مورغانتو" تعميم النظرية من خلال تطبيقها على أروقة السياسة حينما يرى أن القوة هي أكثر تحديدا والصراع يكون من خلال القوة. وهذا ما جاء في كتابه: السياسات بين الأمم، وهي نظرية كلية للعلاقات الدولية، ومفادها أن الدولة في سياستها الخارجية تبحث عن أحد الخيارات الآتية:[2]

-الكفاح من أجل الحفاظ على القوة

-من أجل زيادة القوة وتوسيعها ولكسب النفوذ كي تستخدمه في تحقيق أهدافها

-إظهار عامل القوة.

لقد أدت الحرب العالمية الثانية إلى تحويل التفكير في العلاقات الدولية من المثالية نحو الواقعية، ومن القانون والتنظيم إلى عنصر القوة، وأن مصطلح القوة هو تحديد لوصف الوجه الدولي لدولة معينة.

كما وصف الباحث البريطاني "جورج تشرارذينبر" القوة بأنها المتغير الأصيل في السياسات الدولية.[3]

وبالتالي، فالحقيقة الأساسية في النظام الدولي هي لا مركزية كلا من القوة والقيم، وتركز جهود الباحثين على موضوعات تتناول بعض المشاكل المحددة، طبيعة الاستقطاب، دبلوماسية التحالف، الهجرة واللجوء الصراع العقائدي، أي سيكولوجية الصراع.

أهم مسلمات الفكر الواقعي:

- إن السياسة لا يمكن أن تحددها الأخلاق عكس ما يراه المثاليون

[1] إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول النظريات**، ط2، الكويت: دار الأقلام، 1979، ص32.

[2] على زياد العلمي، **المرتكزات النظرية في السياسية الدولية**، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017، ص205.

[3] جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والتوزيع، 1995، ص14.

- إن النظرية السياسية تنتج عن الممارسة السياسية وعن تحليل وفهم التجارب التاريخية لدراسة التاريخ.
- وجود عوامل ثابتة وغير قابلة للتغيير، تحدد سلوكية الدولة
- أن أساس الواقع الاجتماعي هو الجماعة والأفراد في عالم يتسم بندرة الموارد يواجهون بعضهم البعض ليس كأشخاص وإنما كأعضاء في جماعة منظمة.[1]
- المفاهيم المركزية في فهم الفكر الواقعي هي القوة وميزان القوة والمصلحة القومية، كما يعتبر الواقعيون أن لعبة ميزان القوى هي الوسيلة الأكثر عملية لإقامة السلام والاستقرار.

وفقا للفكر الواقعي، قد تؤثر تدفقات الهجرة واللجوء على هذا التوازن والاستقرار وخاصة في المناطق التي تشهد أزمات سياسية أو اقتصادية، وقد تلجا الدول إلى استخدام سياسات الهجرة كأداة دبلوماسية أو استراتيجية لتقوية علاقاتها مع دول معينة.

كما يعتبر الواقعيون مفهوم المصلحة أداة تحليل رئيسة في الواقعية السياسية لفهم السياسة الدولية، وأن المصلحة هي جوهر للسياسة الدائمة عبر الزمان والمكان.[2]

الملاحظ هنا، أن الفكر الواقعي يؤكد على أن العلاقات بين الدول تسير وفقا للمصلحة والمنافسة؛ فالهجرة واللجوء هم جزء من هذه الديناميكية إما من خلال استغلالها وفرض ضغوط على دول أخرى والاستفادة منها (كعمالة مهاجرة)

إن المفهوم المحوري للأمن لدى أنصار المدرسة الواقعية ينحصر في أمن الدولة القومية (الأمن القومي) انطلاقا من كون الدولة هي الفاعل الرئيس في العلاقات الدولية، فالدولة إذن هدفها الأمن القومي وتسعى حمايته من أي تهديد خارجي، ووفقا لمنظور أنصار هذا الفكر فإن أفضل وسيلة لكي تنجح الدولة في تحقيق أمنها القومي تكمن في تكاملها الإقليمي واستقرار نظامها السياسي في بناء وتطوير قاعدة عسكرية وتحقيق حمايتها من تهديد خارجي.[3]

[1] ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985، ص25.

[2] **المرجع نفسه**، ص26.

[3] سليم شيخاوي، **محاضرات في النظريات الأمنية**، مقرر دراسي لطلبة الماستر، تخصص دراسات إقليمية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3، ص26.

كما يعتمد الواقعيون على أن الأمن القومي هو أحد أبرز الاعتبارات في سياسة الدول، وهذا يشمل المهاجرين واللاجئين، وبالتالي بسبب تدفق هؤلاء بغض النظر عن الأسباب قد تشكل تهديدات أمنية وعلى الدول تبني سياسيات مشددة لحماية أمنها القومي سواء كانت بالتنظيم او التقليص.

كما أصبحت ظاهرة الهجرة تشكل تهديدا أمنيا وسوسيواقتصاديا لارتباطها بأزمات البطالة والدولة المحتكرة وارتباطها بمسألة الأمن الهوياتي والثقافي إثر تنامي الهواجس الديمغرافية فالهجرة بشقيها الشرعية وغير الشرعية قضية رئيسة لاعتبارها مهددة للأمن في أوروبا عامة والاتحاد الأوربي بصفة خاصة.[1]

يرى ثيوسيديدس" " Thucydidesأن الواقعية تعتبر نفسها أكثر النظريات اتصالا بالواقع الدولي وتعبيرا عن أوضاعه.[2] وتقوم على افتراض أن هناك فرقا كبيرا بين السياسة الداخلية والدولية وأن العلاقات الدولية هي صراع من أجل القوة والسلام، وتفترض أنه لا توجد أي توقعات موثوق بها فيما يتعلق بالالتزام المتبادل من قبل القوى الفاعلة.

يمكن تلخيص اتجاه الواقعية في أن أهم مشكلة تواجه الدول طبقا لهذا التصور هي الدفاع عن مصالحها القومية وأمنها في عالم يسوده الذئاب، وبالتالي تسوء فيها العلاقات بين الدول" معضلة الأمن" ، فالمنهج الواقعي في العلاقات الدولية يقوم على مبدأ أن العالم هو عالم الصراع والحرب، والصراع والحرب هم أساس العلاقات الدولية.[3]

نقد للنظرية الواقعية:

- لو حدث عكس افتراضات النظرية الواقعية، الدول تصبح ليست العنصر الأساسي والوحيد في العلاقات الدولية
- القوة ليست هي الأداة الوحيدة الفعالة بل أن التدخل الاقتصادي واستخدام المؤسسات الدولية هي الأداة الغالبة.
- الأمن لم يصبح هدف ينشده الجميع وحل محله الرفاه الاقتصادي

[1] طاهر أميرة، بونيف سامي محمد، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، المحركات والتداعيات، دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011**، جامعة الجزائر 3، 2020، ص90.

[2] جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص22.

[3] **المرجع نفسه**، ص33.

- الفواعل المهيمنة تقليديا كانت دول ذات السيادة لكن القائمة توسعت لتشمل الشركات عبر الوطنية، المنظمات العالمية، المنظمات الدولية غير حكومية، الحركات الاجتماعية الجديدة والمنظمات الدولية.[1]

- **النظرية الواقعية الجديدة:**

التي ظهرت في أواخر السبعينات من القرن الماضي، وإن أبقت على المفاهيم الأساسية في الواقعية الكلاسيكية، كدور الدولة وأهمية القوة وميزان القوى والمصلحة القومية، إلا أنها تعتبر تطورا عن الواقعية التقليدية من خلال انفتاحها على الحقول والعلوم الاجتماعية الأخرى واستفادتها منها، وعدم اعتبار الحقل السياسي كحقل مستقل ذاتيا كما كان الحال مع كتاب الواقعية القديمة.[2]

وعلى الرغم من اختلاف تعاريف الواقعية الجديدة في التفاصيل لكنها تشترك في تشابه واضح ومتفق عليه، وهو الصفة المتميزة والواضحة في المبادئ والافتراضات الأساسية، إذ يؤكد الواقعيون على القيود التي تفرضها الأنانية الإنسانية على السياسة وغياب الحكومة العالمية (الفوضى) وهو ما يتطلب أولوية القوة والأمن في كل الحياة السياسية.[3]

وحسب الباحثين والمنظرين أن المتفق عليه أنها تركز على تصدير الواقع الاجتماعي والاقتصادي بشكل مباشر.

مبادئ ومرتكزات الأساسية للواقعية الجديدة:

-الدولة هي الفاعل الأساسي في السياسة الدولية

-الفوضى أي الطبيعة الفوضوية للنظام الدولي؛ هي التي تحدد سلوك الدولة وفي ظل الفوضى الدولية فإن الدول تسعى جاهدة للإبقاء على الذات عن طريق تحقيق القوة.

-انعدام الثقة بين الدول ويصبح التشكيك هو السائد في النوايا بين الدول، وغياب الثقة هنا تكون الدول تواجه مأزقا أمنيا. [4]

---

[1] محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015)، ص72.

[2] ناصيف يوسف حتى، **مرجع سابق**، ص13.

[3] سكوت بورتشيل وآخرون، تر: محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014، ص52.

[4] إسماعيل صبري مقلد، **مرجع سابق**، ص40.

ومن أبرز منظريها كينيث والتز"" Kenneth Waltz وجون ميرشامير "" John Mersheimer، وقد أسهمت بشكل كبير في تطوير الواقعية الجديدة في تحليل العلاقات الدولية.

تعددت وجهات نظر الواقعية الجديدة وأغلب اتجاهاتها تركز على موضوع الأمن؛ فهناك الواقعية الهجومية التي يمثلها "ميرشايمر" والذي يرى بأن دولة تركز على القوة النسبية بدل من القوة المطلقة لضمان أمنها وبقائها القومي، وفي مقابل النظرية الواقعية الهجومية نجد الواقعيون الدفاعيون أمثال" كينيث والتز" و"جاك سنايدر" اللجوء إلى استخدام القوة العسكرية في الإخضاع والتوسع.[1]

الملاحظ أن الدول الكبرى تسعى بشكل مستمر لزيادة قوتها والسيطرة على النظام الدولي، وهنا لا تكتف من الأمن فقط بل إلى الهيمنة والتوسع لتصل إلى أعلى مستوى من القوة.

من منظور الواقعية الجديدة، يمكن اعتبار الهجرة واللجوء جزء من الصراع على السلطة والنفوذ عندما يشهد بلد ما حربا أو انهيارا اقتصاديا، قد يلجا مواطنوه إلى الهجرة إلى دول أخرى، وبالتالي يشكل تهديدا لأمنها القومي.

كما يرى روبرت كيوهان (1989) فرضية الواقعية الجديدة القائلة بأن الدول أنانية عقلانية من خلال توسيع مفهومها لمصلحتها الذاتية من خلال مشاركتها في المؤسسات الدولية.[2]

والملاحظ هنا، أن الواقعية بشقيها الواقعية الكلاسيكية والجديدة والتي تعد أحد ركائز المنظورات في دراسة العلاقات الدولية، والتي تقوم على مبدأ القوة والنفوذ بين الدول انطلاقا من تصورها على أن الدولة اللاعب الأساسي والمهم والوحدة الأساسية في التحليل.[3]

فالمقاربة الواقعية بشقيها سواء كانت الدولة المصدرة أو المستقبلة للمهاجرين واللاجئين والتي تحتكم إلى فرض سياستها داخليا كان أو خارجيا.

---

[1] عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011، ص93.

[2] Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today**, The Pennsylvania State University Press, P249.

[3] نجيب سويعدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصانع القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، **مذكرة ماجستير** (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011-2012)، ص31.

أنصار المدرسة الواقعية والواقعية الجديدة يرون أن التحليل لمعظم القضايا السياسة الدولية هي أكثر تحليلا واقعيا بحكم أن السياسة الدولية نجد جذورها في الطبيعة الإنسانية.[1]

المطلب الثاني: النظرية البنائية

النظرية البنائية هي نظرية مميزة للعلاقات الدولية، تشدد على البعد الاجتماعي أو الذات المشترك للسياسة العالمية، ويصر البنائيون على أن العلاقات الدولية لا يمكن حصرها بأفعال وتفاعلات عقلية ضمن قيود مادية كما يدعي بعض الواقعيين أو ضمن قيود مؤسسة على المستويين الدولي والمحلي ضمن المصالح القومية المحددة، ولكن يجب أن يتم إدراكه بصفته نمطا من الأعمال يصوغ الهويات وتعمل على صوغه عبر الزمن.[2] كما تتمتع الدول بهوية مؤسسية تولد أهدافها الرئيسة كالأمن المادي والاستقرار والاعتراف من جانب الآخرين والتنمية الاقتصادية، ومع ذلك تعتمد الطريقة التي تحقق عبرها الدول أهدافها على هوايتها الاجتماعية.[3]

النظرية البنائية هي مجموعة من الأبنية أو المفاهيم المتفاعلة والتعاريف والقضايا التي تمثل وجهة نظر صاحبها والأشخاص الذين يتبنونها لتفسير ظاهرة ما بإيجاد علاقات بين مجموعة من المتغيرات للتنبؤ بظاهرة ما.[4]

فالمقاربة البنائية ظهرت كرد على النظريات الواقعية والليبرالية تركز على دور الأفكار، القيم، الهوية والخطاب في تشكيل السلوك الدولي والعلاقات الدولية.

إن ظاهرة الهجرة واللجوء ينظر إليها على أنها إفراز اجتماعي ناجم عن مظاهر السلوك والتفاعلات والعمليات الاجتماعية التي تحدث داخل المجتمع.

تتسم البنائية في العلاقات الدولية على دور الهوية في تشكيل العمل السياسي وعلى علاقة التكوين المتبادل بين الفواعل والأبنية وفيما يتصل بمدى قدرة الأبنية عل تشكيل سلوك الفاعلين الاجتماعيين والسياسيين سواء

[1] تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، د.ب.ن، 2013، ص44.

[2] مارت غريفيثش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2002، ص108.

[3] **المرجع نفسه**، ص109.

[4] عبد القادر محمد علي شرف، النظرية البنائية وطرق تدريسها، جامعة جازان السعودية، **جسور المعرفة**، المجلد 08، العدد02، جوان 2022، ص42.

كانوا دولا أو أفراد.[1] ويركز البنائيون بأن في كيفية تكييف الأبنية غير المادية الهويات الفاعلين في غاية الأهمية لأن تلك الهويات تلتهم بالمصالح وبالتالي التصرفات[2]

أكد البنائيون على الأبعاد الاجتماعية للعلاقات الدولية وأظهروا أهمية المعايير والقواعد واللغة على هذا المستوى.[3] ويترك الهيكل الاجتماعي مجالا أكبر للفاعلية أن يؤثر الفرد أو الدولة في بيئتها إضافة إلى تأثرهما وهذا ما لخصه "ألكسندر وندت" في مقولته الشهيرة" الفوضى هي ما تصنعه الدول من فوضى" ولا يمكن للدول أن تغير ظروفها على أهوائها.[4]

يتقاسم البنائيون مجموعة من الفرضيات الأساسية بشأن العالم الاجتماعي والسياسي، أهمها أن السياسة العالمية مبنية بشكل اجتماعي وتتضمن فكرتين أساسيتين: أولا بنية السياسة الدولية اجتماعية وليست مادية كلية، وثانيا تقوم هذه البنى بتشكيل هويات ومصالح الفواعل وليس سلوكها فقط، وتتكون هذه البنى من العناصر المثالية مثل: الهوية، الأفكار، القواعد، المعايير، المعتقدات والثقافة والرموز... وغيرها.[5]

إن النظام العالمي الجديد قد فتح مجال للمطالبة في الحق في هويتها في ظل الحروب والتطهير العرقي والعنصرية وزيادة التوترات، ومما خلقت عملية التكامل في أوروبا الغربية لظهور العديد من الاعتبارات الجديدة المتعلقة بالهوية. وتعتبر الهوية أحد المواضيع وكيف تؤثر على أفعالهم المحلية وبل إلى أفعالهم الدولية.[6]

تعتمد الهوية على التعريف بالأفراد أو الجماعات وكيف ينظر إليهم من الآخرين المهاجرون واللاجئون غالبا ما يكونون في مواجهة بين هويتهم الأصلية والهوية المفروضة عليهم في الدول المستقبلة.

فمن منظور البنائية إن الهويات ليست ثابتة بل تتغير بتغير الخطابات، فالهجرة تعيد تشكيل هويات الأفراد والدول.

---

[1] سكوت بورتشيل وآخرون، تر: محمد صفار، **مرجع سابق**، ص131.

[2] **المرجع نفسه**، ص132.

[3] تيم دان وآخرون، ديما خضرا، **نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع**، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016، ص434.

[4] **المرجع نفسه**، ص438.

[5] سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية والنقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014، ص70.

[6] Ken Booth and Steve Smith, op cit, p280.

يرى البنائيون بأن بنية النسق الدولي بنية اجتماعية تتضمن مجموعة من القواعد، هذه البنية تؤثر في الهوية والمصلحة للفاعلين، وبالتالي يركز أتباع النظرية البنائية على العوامل المعرفية والذاتية التي تنتج عن تفاعل هذه الوحدات في علاقتها البيئية، فهي تعتمد على الدول والفواعل الأساسية للتحليل في النظرية السياسية الدولية مصالح وهويات الدول التي يتم صنعها وبناؤها بواسطة هياكل الاجتماعية.[1]

فالبنائية ترى أن الفوضى ليست حقيقة مطلقة بل بنية اجتماعية والدول تفسرها بطريقة مختلفة حسب طبيعة علاقتها وهويتها. فالفوضى مع دولة صديقة مختلفة مع العدو، وأن الأفكار والهوية والثقافة كمكونات للبنية الدولية وأن النظام الدولي ليس فقط مادي بل اجتماعي.

نقد للنظرية البنائية:

أهم الانتقادات التي وجهت للنظرية البنائية، هي:

أولا، إشكالية عدم اتفاق حول طبيعة نظريتهم حتى أن العديد أشار على أن البنائية ليست نظرية بل تمثيل إلى أن تكون إطار عمل تحليلي.

أما القضية الثانية فكانت مع العقلانيين، حيث ينظر بعض البنائيين لنظريتهم بوصفها مكملة للافتراضات العقلانية لأنها تحلل كيفية تشكيل المصالح من خلال الهويات بتحفظ البعض الاخر.[2]

تتجاهل النظرية البنائية كيف يمكن للسلطة والخطابات المسيطرة أن تفرض هويات معينة ومما جعل بعض مفاهيمها غير منطبقة بالكامل على مجتمعات تولي أهمية للهوية الجماعية أو الدين والتقاليد كمرجع.

المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن

تعد هذه المدرسة من أبرز المدارس التي عمدت إلى توسيع وتعميق مفهوم الأمن مستمدة أصولها التنظيرية من العلاقات الدولية ولعل أهم منظريها (باري بوزان) في مؤلفه، الناس، الدولة، الخوف وإشكالية الأمن القومي.[3]

---

[1] عامر عيد، دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها –مكوناتها –خصائصها–تطبيقاتها، **رسالة ماجستير** (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة الإسكندرية، 2019)، ص9.

[2] **المرجع نفسه**، ص15,

[3] رشيد عمارة ياس الزيدي، هيمن رؤوف سلام، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، المجلد (5)، العدد 2، (د. س، ن)، ص ص16–17. أنظر الرابط:
https://www.centerfs.org/files/2022/12/1-Vol.5-No10a-11-34.pdf

وتتميز المدرسة بالأطروحات الأساسية على المستوى الأمن الداخلي والخارجي للدولة؛ على المستوى الداخلي تتميز بتوسيع قطاعات الأمن في المجتمع من القطاع العسكري المنظور التقليدي للأمن إلى قطاعات متعددة (سياسي، اقتصادي، عسكري...الخ) وأمننة القضايا على المستوى الخارجي، ويتميز بتوسيع مستويات الأمن من الأمن المجتمعي إلى أمن الدولة إلى الأمن الإقليمي (نظرية مركب الأمن الإقليمي) إلى الأمن الدولي النظام الدولي.[1]

وبهذا الشكل ربطت مدرسة كوبنهاغن الأمن الداخلي بالأمن الخارجي، حيث يرى الباحث باري بوزان أن الأمن المجتمعي مرتبط بالشكل الأساسي بأمن الجماعات أو الهويات وهو بناء اجتماعي يتم بناءه عبر الممارسة بشكل ديناميكي.

كما تعتبر مدرسة كوبنهاغن أول المساهمين في إعادة مفهوم الأمن في حقل الدراسات الأمنية منذ العقد الثامن من القرن.

مستويات التحليل الأمني:

انطلق باري بوزان من الصور الثلاثة للتحليل في العلاقات الدولية التي وضعها والتز وهي (الفرد، الدولة، النظام الدولي ولصعوبة تحديد مرجعية الأمن غير أن أمن الفرد والنظام الدولي يبقى تابعا لأمن الدولة باعتبارها المرجع الأهم.

كما فرق بوزان بين الدول الضعيفة والدول القوية كشرط للأمن على مستوى الدولة، وذلك تبعا لمستوى استقرارها المؤسساتي ومدى انسجامها السياسي الاجتماعي الداخلي.[2]

توسيع مفهوم الأمن عند مدرسة كوبنهاغن

تمثل إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي في:

– أن الدولة هي الوحدة المرجعية الأساسية للأمن

– الجماعات الإنسانية أو الإنسانية جمعاء هي المعنية بالأمن حقيقة وليس الافراد أي أنه يمكن للأفراد أن يكونوا مهددين بالتفاعلات التي تدخل فيها دولتهم مع باقي الدول، إذن فأمن الأفراد ليس مستقل في حد ذاته.

[1] **المرجع نفسه**، ص17.

[2] توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن وتعميق الأمن**، مصر: دراسات استراتيجية، 2019، ص4.

– مسألة الأمن تأخذ بعين الحسبان فوضوية النظام الدولي وغياب حكومة مركزية على المستوى الدولي والتفاعل بين وحدات المكونة للنظام الدولي.[1]

– الأمن المجتمعي يرتبط مباشرة مع قضية الهجرة ولا تمس التهديدات المادية فقط بل التهديدات التي تمس هوية وثقافة المجتمع.

باعتبار الاتحاد الأوروبي مجموعة من الدول عملت هذه الأخيرة على إدخال مفهوم الهجرة ضمن القضايا التي تشملها الأمن مفادها أن الهجرة وبشكل متزايد تعتبر تهديدا للمجتمعات الأوروبية وهي عامل لعدم الاستقرار وانعدام الأمن في أوروبا، حيث أصبحت الهجرة في نظر هؤلاء مسؤولة على كثير من المشاكل السوسيو اقتصادية، ومما يمنح للدولة الشرعية اللازمة في وظيفتها لحماية المواطنين من التهديدات الخارجية مما تستدعي الضرورة التحكم في الهجرة.[2]

الملاحظ هنا، أن الأمن لا يقتصر على الدولة والسلام بل يشمل هوية المجتمعات، وأن الهجرة قضية أمنية حتى وإن لم تشكل تهديدا مباشرا.

البعد الإقليمي للأمن: مقترب مركب الأمن

لقد تجاهلت الدراسات التقليدية للأمن المحيط الإقليمي للمشاكل الأمنية لذا يعتبر تحليل الأمن من أبرز إسهاماتها "باري بوزان".

كما ذهب الباحث "وليام طومسون" لتعريف الأمن الإقليمي بثلاث عناصر[3]:

- التقارب الجغرافي وانتظام التفاعلات بين مكونات هذا الكيان
- الاعتراف الداخلي والخارجي لمجموعة من الدول على أنها أعضاء في فضاء محدد
- حجم هذا الكيان وتتحكم فيه القدرات التي تراكمها الوحدات المعنية

[1] بالة عمار، إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد 10، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2022، ص1164.

[2] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 2، جامعة مستغانم، 2019، ص875.

[3] توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن نحو إطار جديد للتحليل، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018، ص186.

أي أن الأمن الإقليمي هو سياسة مجموعة من الدول التي تنتمي إلى إقليم واحد تسعى إلى تحقيق جملة من الأهداف ومن بينها الدفاع عن الوحدات المنتمية لهذا الإقليم.

كما ينزع عملية التنظير وصياغة الوحدات التحليل من "باري بوزان" و"أول ويفر"، فلطالما العلاقات الأمنية الإقليمية غالبا ما تكون متأثرة بشكل كبير بالعداوة أو الصداقة التاريخية وكذلك المنافسة الأمنية أو التعاون بين الأطراف، كما أنه يتضمن مضمون مركب الأمن الإقليمي كإطار نظري لتحليل العلاقات الأمنية الدولية المعاصرة وتأثير التقارب الجغرافي للأطراف الدولية والتأثير المتبادل للمظاهر الأمنية سواء كانت في شكلها المستقر أو المضطرب.[1]

وفي ظل التعقيد الجغرافي ستكون مراكز القوى الإقليمية هيكل فرعيا ومن خلال تطبيق نظرية الأمن الإقليمي على النظام الدولي بأكمله يقدم منهجا لدراسة الأمن المعاصر.[2]

إن مدرسة كوبنهاغن كانت إسهاماتها بارزة، في حين أن أغلب الدراسات أهملت الجانب الأمني الإقليمي بإضافة إلى توسيع في مفهوم الأمن وأهمية الخطاب، وعلى الرغم من الانتقادات التي وجهت لها إلا أنه لا يمكن تجاهل إسهاماتها في تحليل العلاقات الدولية.

[1] زواشي صورية، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016، ص22.

[2] Barry Buzan and Olwever, Regions and Power: The Structure of International Security, Combridge University Press, 2003, p40.

خلاصة الفصل

يتبين من خلال ما تم عرضه في هذا الفصل أن:

مفهوم الهجرة كظاهرة هي انتقال الأشخاص من بلدهم الأصلي إلى بلد آخر سواء كانت طوعية أو قسرية، مؤقتة أو دائمة، وتعدد الأسباب المؤدية لها كالبحث عن العمل أو لم الشمل. أما اللجوء فهو طلب الحماية من بلد آخر نتيجة الاضطهاد الذي يتعرض له في بلده الأصلي بسبب العرق، الدين الانتماء إلى فئة معينة، آراء سياسية أو جماعة معينة).

الأطر النظرية التي عالجت الهجرة واللجوء تعددت بتعدد منظوراتها؛ فالواقعية والواقعية الجديدة ترى أن الدولة هي الفاعل الأساسي وأن النظام يعتمد على مبدأ الأمن والسيادة وحسبهما تمثل كل من الهجرة واللجوء تهديدات تمس بأمن وسيادة الدول، وأنها اختراقات أمنية للمصلحة القومية.

بينما المقاربة البنائية أفادت بأن الهجرة واللجوء بوصفها نتاجا للمعاني والهويات التي تنتجها الخطابات السياسية والثقافية داخل الدولة مبرزة بذلك الأفكار التي من شأنها تشكل السياسات والهويات الوطنية تجاه الوافدين المهاجرين أو اللاجئين.

أما مدرسة كوبنهاغن ربطت الهجرة بالأمن وتم توسيع مفهوم الأمن من مسألة إنسانية إلى مصاف تحديات أمنية، تندرج ضمن السياسات التي تتطلب تدخلات لإيجاد حلول لأزمة الهجرة واللجوء وفق التغيرات الراهنة في ظل تصاعد الخطاب في هذه القضية بشكل استباقي باعتبارها تهديدا ولحشد الدعم السياسي انتهجت تفعيل آلية الخطاب.

الفصل الثاني

دراسة تحليلية للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء 2024

المبحث الأول: عوامل تبني الاتحاد الأوروبي للميثاق الجديد للهجرة واللجوء

تتنوع عوامل تبني الاتحاد الأوروبي للميثاق الجديد وترتبط أساسا بتهديدات الأمن الأوروبي المتزايدة لاسيما بعد أمننة الهجرة واللجوء، أين تم ربط الأمن الأوروبي بضرورة بمواجهة التهديدات الناتجة عن الهجرة واللجوء وفي مقدمتها التهديد الديموغرافي، الفكري والثقافي لاسيما ظل تصاعد موجهة اليمين المتطرف في أوروبا وهو ما سيتم تفصيله من خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: تهديدات الأمن الأوربي

- **أمننة الهجرة واللجوء في الاتحاد الأوروبي**

التحول الذي حدث في ظل التهديد الموجهة للدول القومية، فلم يعد التهديد ذي الطابع العسكري الخارجي أي (القادم من الخارج) هو التهديد الوحيد لأمن الدولة كما يقترحه المنظور الواقعي، بل تجاوز ذلك أن أصبحت الدولة تواجه مصادر مختلفة مغايرة للطبيعة العسكرية، وأضحى يشكل خطر واضح وصريح شأنه شأن انتشار الإرهاب، الجريمة المنظمة أو الهجرة غير الشرعية، والمخدرات العابرة للحدود...إلخ. [1]

فمسألة الهجرة واللجوء بمعنى آخر بدل التعامل معها على أساس قضية إنسانية، ومساعدة الآخرين تم التعامل معها كتهديد لأمن الدولة، مثل الإرهاب وبهذا تلجأ دول الاتحاد إلى اتخاذ إجراءات شديدة.

ظهرت الأمننة لأول مرة ضمن إطار مدرسة كوبنهاغن، والتي يتم من خلالها تحويل قضية ما من نطاق المعالجة العادية إلى إطار أمني ما يبرر اتخاذ إجراءات صارمة، على أنها أصبحت تشكل لدى الفاعلون تهديدا لوجودهم ويتقبلها الجمهور من منطلق الفعل الخطابي. [2]

دوافع تحول مسألة الهجرة واللجوء من ظاهرة اجتماعية إلى معضلة أمنية:

1-الدافع التاريخي:

عرفت هجرة الأفراد تطورا في معناه، انطلاقا من الأسباب المختلفة ولطالما كان البعد التاريخي والاقتصادي مصدر للهجرات التي عرفتها القارة الأوروبية، وذلك أن أهم دول الاتحاد الأوروبي (فرنسا، بلجيكا،

[1] بوستي توفيق، **المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية**، المعهد المصري للدراسات، 2019، ص51.

[2] سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018، ص101.

إيطاليا، البرتغال) هي دول لها إرث كولونيالي" بمعنى الآثار الذي خلفها الاستعمار في الدولة المستعمرة (لغة، نظام سياسي، انقسام اجتماعي..) في الضفة الجنوبية للمتوسط من تدفقات الجيل الأول من المهاجرين [1]

انتقال المهاجرين من المناطق المستعمرة التي كانت تخضع للقانون الداخلي للدولة، الاستعمارية زيادة على ذلك الجوانب الثقافية والعوائق الإدارية التي لم تقف أمام تنقل الأفراد إلى الضفة الشمالية من المتوسط.

2-الدافع الاقتصادي

من جهة أخرى الملاحظ أن التحولات الاقتصادية التي شهدتها أوروبا مثلا بداية الثورة الصناعية إلى اليوم، دفعت بالدول الأوروبية للاستنجاد باليد العاملة الخارجية لتحريك عجلة الاقتصاد والنهوض به بناء من منشآت قاعدية مختلفة (المناخ، مصانع...)[2].

مثلت الهجرة ظاهرة هامة في الاقتصاد الأوروبي وأصبحت الهجرة مكون مركزي من مكونات قضايا الاقتصاد، كما أنها مست المجالات الأخرى، سياسيا واجتماعيا العديد من بلدان الاتحاد الأوروبي سعيا نحو معالجة هذه القضية بعد تحولها إلى ظاهرة أمنية.

-أمننة التحولات الديمغرافية

على اعتبار الهجرة أحد قضايا التحولات الديمغرافية يمكن معالجتها على أنها قضية أمن قومي أو قضية أمن إنساني انطلاقا من الأهداف التي تسعى من وراءها تحت اسم الأمن، وكما يركز الأمن القومي على حماية الحدود من الهجرة غير النظامية أو حماية الاقتصاد من العمال المهاجرين أو حماية السكان من التهديدات الإرهابية. والملاحظ هنا تصاعد أزمة المهاجرين في 2015 تصاعدت معها قوة الأحزاب الشعبوية في القارة الأوروبية. [3]

هنا أدت أمننة التحولات الديمغرافية إلى تحويل قضايا التغيرات السكانية مثل الهجرة، واللجوء غالبا ما يترتب عنه تهديدات محتملة.

---

[1] ضياء الدين أوشريف، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الهجرة واللجوء، **أطروحة دكتوراه علوم** (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022). ص82.

[2] **المرجع نفسه**، ص82.

[3] شادي عبد الوهاب منصور، الهندسة الديموغرافية، في أنماط التهديدات النابعة من السكان وسبل مواجهتها، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2024، ص 30.

-تأثير الهجرة على العامل الديمغرافي (تهديد ديمغرافي)

في عام 2020 يعيش 447,3 مليون نسمة في الاتحاد الأوروبي، من بينهم 23 مليون من غير المواطنون الأصليون للاتحاد الأوروبي أي (51%) من إجمالي سكان الاتحاد الأوروبي وما يقارب من 37 مليون مواطن من خارج الاتحاد الأوروبي في سوق العمل.

فمؤشر صافي ميزان الهجرة للمناطق المختلفة بين عامي 2015-2020 ويقدر لديها فائض الهجرة يبلغ 6,81 مليون شخص. وفي عام 2021 دخل 5,1 مليون مهاجر إلى الاتحاد الأوروبي من دول خارج الاتحاد الأوروبي وبزيادة قدرها 117% أي (2.7 مليون) مقارنة بعام 2020، الملاحظ هنا أن (ألمانيا، فرنسا وإيطاليا) هم أكثر دولا لاستقبال المهاجرين [1]

فزيادة الخوف من الأجانب المهاجرين واللاجئين الوافدين دعت الضرورة إلى تشديد الإجراءات [2].

- **التهديد الفكري والثقافي:**

تأثير الهجرة على الجانب الفكري والثقافي الدافع الذي جعل مسألة الهجرة واللجوء محل مخاوف الأوروبيين عامة والاتحاد الأوروبي خاصة.

-البعد الأمني: غير أن آثار الهجرة واللجوء أًصبح يثير كثير من قلق وتخوفات الاتحاد الأوروبي والذي يعبر عنه أمر مبالغ فيه والإشكال الأمني الذي يخيم على طريقة في التعامل الدولي ومدى استجابتها للمهاجرين سواء غير التضامنيين أو طالبي لجوء، ويتمثل في مسؤولية الاتحاد الأوروبي ودوره في الحفاظ على أمن الشعوب الأوروبية واستقرارها. [3]

-مشكلة التطرف: حيث ما يراه منفذي أعمال العنف والانتقام لإخوانهم الذين قتلوهم الغرب في العراق وسوريا والمهمشين من المسلمين في أوروبا كرد فعل لتلك الأعمال ومن ثمة ينتهز قادة اليمين المتطرف فرصة

[1] عبد القادر سحنون، رشيدة بوجحفة، الإرهاب الاسلاموفوبيا في أوروبا بين التأثير والتأثر، **مجلة حقوق الإنسان الحريات العامة**، المجلد 7، الرقم2، 2022، ص 264.

[2] لتفاصيل أكثر، أنظر: الملحق رقم 01، ص 67.

[3] طارق القيزاني، 2024 عام مفصلي أمام الشراكات الشاملة لكبح الهجرة غير النظامية، من الموقع: https://www.aljazeera.net تم تصفح الموقع بتاريخ: 2025/04/25 على الساعة: 21:12.

بأن الإسلام غير متطابقة مع الهوية الأوروبية. وقد كانت الممارسات المتطرفة في الوسط الناتجة عن الهجرة تحت ظرف البطالة وصعوبة الاندماج وتلقي ردود فعل عنيفة تجاه المجتمع الأوروبي على اعتبار التهميش والعنصرية.

-جعل الإسلام أقل درجة من الثقافة الغربية والعداء تجاه الاسلام، مما يجعله يبرر الممارسات العنصرية وعلى أنه دين عنف وتهديد الإرهاب...الخ.

-أغلبية المسلمين ينظر إليهم على أساس إرهابيين وهنا يكمن تأثير الهجرة على البعد الفكري الثقافي.[1]

-انتشار الفكر المتطرف والعمليات الإرهابية التي يقوم بها معتقدوا هذه الأفكار والدوافع التي أسهمت بشكل كبير في انتشارها كتنظيم الدولة الإسلامية المعروفة بداعش.

-مخاوف حول قدرة المجتمعات الغربية في حماية مواطنيها وحملها هذه الأفكار تنعكس في إسهام الحضارة والنهوض بالإنسانية وتقدمها، وهذا ما يظهر جليا في حال وضع الإسلام والمسلمين وتحميل الإسلام المسؤولية الكاملة في إنتاج سلوك غير سوي الذي يترتب عند بعض المسلمين في ظل جهل حقيقة الإسلام.[2]

يبين الشكل التالي أكبر 10 جاليات إسلامية في الاتحاد الأوروبي سنة 2022:

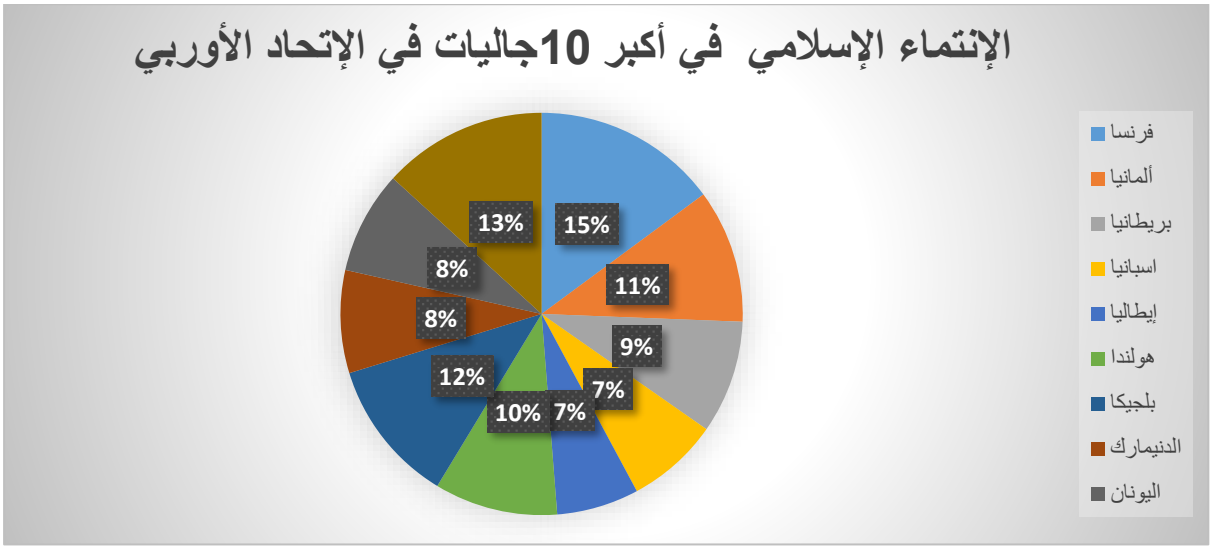

المصدر: الاتحاد العالمي لعلماء المسلمين في الموقع:iumsnline.org

[1] ضياء الدين أوشريف، **مرجع سابق**، ص153.

[2] سماح عبد الفتاح أبو الليل، ظاهرة التنميط: دراسة تأثير صعود اليمين المتطرف الأوروبي على ملفات الهجرة واللجوء، **مجلة السياسة والاقتصاد** المجلد 11، العدد 10، 2021، من الموقع: https://jocu.journals.ekb.eg/article_151947.html تم تصفح الموقع يوم: 2025/04/25 على الساعة: 21:09.

أمننة الهجرة كانعكاس لظاهرة الإسلاموفوبيا

قد تؤكد الظواهر السلبية على طرح فرضية أن أمننة الهجرة ساهمت في بروز توجه يربط بإمكانية صدام الحضارات وزيادة حدة فكرة الإسلاموفوبيا والتخوف من الإسلام، وخاصة بعد أحداث 11 سبتمبر تحت اسم الحرب على الإرهاب، وأصبحت ظاهرة إسلاموفوبيا واقعا معاش في الغرب وأوروبا عامة ليتجاوز بذلك منظومة حقوق التي تنتهك حقوق الإنسان بل إلى الخطاب السياسي والإعلامي السائد وانتقاد المجموعات المسلمة من المهاجرين في الغرب. [1]

الملاحظ هنا أن أمننة الهجرة وتحويل قضايا الهجرة من مسألة إنسانية وإلى اعتبار المسلمين المهاجرين كمصدر تهديد للأمن القومي.

-تصاعد اليمين المتطرف:

مع وصول اليمين المتطرف إلى الحياة السياسية في إيطاليا والمجر والمنافسة المستمرة اليسارية والليبرالية في دول مثل ألمانيا، فرنسا صعد التوجه السياسي أوروبي ضد موجات النزوح واللجوء ولاسيما موجة اللجوء التي شهدتها أوروبا عام 2015 ونظرا لعقيدة اليمين المتطرف المعادية للمهاجرين واللاجئين وربط هذا التيار بين الأزمات الاقتصادية والسياسية التي شهدتها خلال العقد الأخير واستقبال الأراضي الأوروبية عددا كبيرا من اللاجئين، مما رفع أسهم الأحزاب اليمينية المتطرفة في الانتخابات الأوروبية التشريعية في عدد من دول أوروبا خلال العامين الماضيين كما أن تبني اليمين المتطرف سياسة معادية للهجرة واللجوء، وأجبرت على تغيير مواقفها وتبني سياسات مشابهة لهذا التيار. [2]

في حالة الصعود المتنامي لحزب اليمين المتطرف لوزنه خاصة في 2014 وفي واقع الأمر هذه الأحزاب أصبحت طرفا ثابتا ومهما ووزن شعبي كبير لا يستهان به وفاعلا سياسيا، يؤثر بصيغة أو بأخرى في الرأي العام الأوروبي كما عرف اليمين المتطرف "بيار أندريه تاجياف" بأنه القومية المعادية للأجانب أو القومية او العنصرية ذات أسس الاثنية القائمة على العرق والثقافة والتاريخ. [3]

---

[1] رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيوثقافية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 421، ص127.

[2] وحدة الدراسات والتقارير، الإتحاد الأوروبي– ميثاق الهجرة الجديد والإصلاحات، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، من الموقع :https://2u.pw/FFomN تاريخ التصفح : 2025/04/25 على الساعة: 20:32.

[3] سماح عبد الفتاح أبو الليل، **مرجع سابق**، تاريخ التصفح يوم: 2025/04/25 على الساعة: 21:03.

يعتمد حزب الجبهة الوطنية الفرنسي أقدم أحزاب اليمين الأوروبي والتي تتبنى خطابا شعبويا عدائيا ضد المهاجرين وترفض كل مظاهر الإسلام، (الحجاب، الأذان..) بل تصل إلى حد المطالبة بترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية. فالعدائية التي تبنتها "ماري لوبان" تجاه الإسلام والمهاجرين المسلمين خاصة الجزائربين منهم بصفة خاصة والإرث العدائي التي تبنته من والدها جان ماري لوبان.

المطلب الثاني: محدودية نتائج السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء على المستوى القانوني والأمني

-السياسات الأوروبية على المستوى القانوني

1- اتفاقية شنغن

من خلال القراءة لمضامين اتفاقية "شنغن" فقد اعتمدت على حرية تنقل الثروات والخدمات ورؤوس الأموال دون الأشخاص وساهمت في تنسيق السياسات الهجرة للدول الأوروبية، وفي اتجاه ردعي يغلب عليه الهاجس الأمني والقضائي في تحقيق هدف في إنشاء نظام تبادل المعلومات بين أجهزة الشرطة والجمارك المتعاقدة في إطار الاتفاقية.

كما وصفت هذه الاتفاقية "شنغن" بالمختبر لحرية التنقل في إطار تعاوني فوق الحكومي أكثر صلابة مع الإغفال التام للحديث عن حقوق المهاجرين. [1] ودخلت حيز التنفيذ في 1995 أخذت اسمها من بلدة " شنغن الصغيرة الواقعة في لوكسمبورغ من قبل خمس دول ألمانيا -فرنسا-بلجيكا -هولندا ولوكسمبورغ ويتم فحص جوازات السفر عبر المعابر الحدودية، أما فيما يخص اللاجئين فإنهم يحصلون في البداية على تصريح إقامة مؤقتة حتى الفصل في طلب لجوئهم، ولكن هذا التصريح لا يسمح لهم بالتنقل بين الدول أي (منطقة شنغن) وهذا الأمر ينعكس سلبا على طلب اللجوء خاصة إذا ما تبين وجود تجاوزات لهذه القواعد[2] مثال ذلك ألمانيا أو فرنسا عندما يمنح اللاجئ حق اللجوء ويصل على جواز سفر أزرق يسمح له بالتحرك بحرية ضمن منطقة شنغن.

2-اتفاقية ماستريخت

[1] يوسف كريم، الهجرة والأمن الأوروبي الجديد في المتوسط، من الموقع:
https://mediterraneancss.uk/2024/05/16/migration-_security-_-the-mediterranean/، تاريخ تصفح الموقع: 2025/04/27 على الساعة: 18:04.

[2] ماهي اتفاقية شنغن وهل يتمتع اللاجئون بحرية التنقل في أوروبا من الموقع:
http://www.infomigrations.net تاريخ تصفح الموقع: 2025/04/27 على الساعة: 21:22.

عرفت اتفاقية ماستريخت 1992 المؤسسة للاتحاد الأوروبي في عام 1993 حيز التنفيذ أين تحصل الاتحاد الأوروبي اختصاص قانوني حتى يمكنه في الخوض إلى إنتهاج سياسة أوروبية مشتركة في مجال التنسيق بين الدول الأعضاء فيه على مكافحة الهجرة غير الشرعية، على اعتبار أنه مجال اهتمام مشترك وإعادة نموذج الاستمارة المشتركة بين دول الأعضاء لتحديد صعوبة المهاجرين كما تضمنت إمكانية اعتماد الإجراءات الأبحاث بشكل كمستعجل إلى جانب تدابير أخرى. [1]

رغم البحث عن التعاون وخاصة في مجال الهجرة واللجوء والتنسيق بين الدول دون إلزام واضح إلا أن غياب سياسة موحدة تجعلها تتعامل أكثر لينا مع الأزمات الإنسانية إلا أنها تبنى معاهدة ماستريخت نقطة تحول في الاتحاد الأوروبي.[2]

3-إتفاقية أمستردام

اعتمدت اتفاقية أمستردام التي وقعت في 12 أكتوبر 1997 على إرساء الأسس والقواعد الرئيسية التي يمكن للاتحاد الأوروبي من خلالها إقامة سياسة متناسقة ومشتركة في ميدان الهجرة واللجوء، ويتجسد هذا الإنجاز والتقدم أساس في نقل المواضيع المرتبطة بالهجرة واللجوء من نطاق التنسيق بين الحكومات إلى نطاق اختصاصات الجماعة الأوروبية، وهذا ما رسخ فكرة أن ظاهرة الهجرة هي قضية أوروبية بحتة وذلك في البحث عن سبل ومحدودية العمل الفردي والمقاربة الوطنية في ضبط مخرجات الهجرة. [3]

الملاحظ أن اتفاقية أمستردام عملت على إرساء قوانين مشتركة نحو توحيد سياسة اللجوء والهجرة في أوروبا، كما ساعدت على التنظيم لكن بعض دول الاتحاد تولد عندها شعور أخذ جزء من قراراتها الخاصة وخاصة في قضية حساسة مثل اللجوء والهجرة.

4-إتفاقية دبلن:

تهتم اتفاقية دبلن باختصاص الدول في فحص طلبات اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، وأهم قاعدة فيما أن الدول التي وصل إليها طلب اللجوء هي من تتولى معالجة طلب اللجوء، حيث أنشئ نظام "دبلن" الخاص باللاجئين بموجب إتفاقية دبلن التي أقرت يوم 15 يونيو 1990 ووقعت عليه في العاصمة الإيرلندية دبلن 12

[1] حطاب فؤاد، إعادة القبول للاتحاد الأوروبي، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، المجلد 54، العدد 3، 2017، ص364.

[2] أنظر: معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي، على الموقع:https://eur-lex.europa.eu/eli/treaty/teu/sign

[3] يوسف كريم، **مرجع سابق**.

دولة عضو في الاتحاد الأوروبي ودخلت التنفيذ في 1987/9/1 ودخلت العديد من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وما ترتب عنه من تعديلات على الاتفاقية والتي بدأت في 2003 وأطلقوا عليها دبلن 2 ثم التعديل الثالث الذي دخل حيز التنفيذ 19 يونيو 2013 بدبلن 3. [1]

حيث تهدف اتفاقية دبلن إلى تحديد الدولة المسؤولة عن معالجة طلبات اللجوء مثال ذلك إذ حاول فرد تقديم طلب لجوء في دولة أخرى يمكن إعادته إلى الدولة التي سجل فيها أولا.

- **السياسات الأوروبية على المستوى الأمني**

1-الوكالة الأوروبية لحماية الحدود (فرونتكس)

وهو الحرص الشديد على تشديد الرقابة على الحدود الداخلية والخارجية للاتحاد الأوروبي، وتتمثل في تكثيف سياسات مراقبة الحدود الداخلية والخارجية من خلال تعبئة الوكالة الأوروبية لحرس الحدود وخفر السواحل FRONTEX في 2011 وقيام بعملية مشتركة بهدف مساعدة إيطاليا على السفن المقلة للوافدين المهاجرين واللاجئين بدعم من فرنسا، ألمانيا، مالطا، هولندا واسبانيا وتقديم المعدات البحرية والجوية لمنع الدخول عبر المعابر الحدودية والمعابر الإقليمية، وخاصة بعد حادثة غرق المهاجرين بالقرب من جزيرة لامبيدوزا ومالطا في 2012. [2]

الملاحظ أن فرونتكس هي عبارة عن وكالة أوروبية تساعد في حماية حدود أوروبا من الخارج وتعمل مع الدول الأوروبية لمنع الهجرة غير شرعية والجريمة العابرة للحدود.

2-برنامج أوروسور لمراقبة الحدود System Eurosur

يشكل هذا النظام تعدد في الأغراض للتعاون بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وفورنتكس، يهدف إلى زيادة القدرة على الاستجابة للمخاطر الأمنية على الحدود الخارجية وهو منع الجريمة على الحدود الهجرة غير شرعية والمساعدة للمهاجرين وهو يشمل جميع بلدان شنغن.

[1] منى خيري، مصطفى الشوري، أزمة الهجرة واللجوء سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القادمين الجدد، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 33، العدد 24، 2019، ص34.

[2] سليمة كروي، علي بلعربي، فعالية السياسات الأوروبية في التصدي لأزمتي الهجرة واللجوء في المتوسط بعد ثورات الربيع العربي، **مجلة البحوث في العلوم السياسية**، المجلد 08، العدد 01، 2022، ص988.

وبموجب قانون أوروسور لدى كل دولة عضو مركز تنسيق وطني يقوم بتنسيق وتبادل المعلومات بين جميع السلطات عن مراقبة الحدود الخارجية والمراكز الأخرى. ويهدف بذلك الى تحسين أمن الحدود الخارجية للاتحاد وخاصة التهديدات الأمنية. [1]

-نظام الدخول والخروج:

يعتمد هذا النظام تسجيل بيانات الدخول والخروج وفحص بيانات الدخول لمواطني البلدان غير الأعضاء في الاتحاد الأوروبي الذين يعبرون الحدود الخارجية لدول شنغن والذي تم استحداثه بموجب لائحة رقم 2017/12/29 ومن بين أهدافه[2]:

-الحداثة في إدارة الخارجية من خلال تشديد ومدى فعالية الرقابة الخارجية على الحدود في منطقة شنغن.

-تسهم في تحديد هوية مواطني الدول غير أعضاء في الاتحاد والذين لم يستوفوا شروط الدخول.

-السماح بالفحص ورفض الدخول إلكترونيا

-السعي لضمان مستوى عال من الأمن الداخلي

-مكافحة الاحتيال في الهوية واستخدام وثائق السفر المزورة

-تساهم في منع الجرائم الإرهابية والكشف عنها والتحقق منها

إنشاء نظام أوروبي للمعلومات والترخيص للسفر:

اعتماد لائحة 2018/1240 الصادرة عن البرلمان والمجلس الأوروبيين القاضية بإنشاء النظام الأوروبي للمعلومات والتي مفادها أنه يتعلق بتحقيق فيما إذا كان الشخص الموجود في أراضي الدول الأعضاء في فضاء شنغن لا يشكل مخاطر أمنية، وخصائصه؛ تحسين مستوى التفتيش على الحدود ومحاولة منع الهجرة

[1] علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي: دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 02، 2019، ص886.

[2] **المرجع نفسه**، ص887.

غير الشرعية، كما أنه اعتمد البرلمان الأوروبي إلى تحديد الهوية ونقل البيانات للتقليل من عدد المهاجرين غير الشرعيين الذين يدخلون الاتحاد الأوروبي. [1]

ETIAS هو الحصول عليه قبل السفر إلى دول شنغن لكن ليس تأشيرة وهو تصريح الكتروني ولا يعد تأشيرة بل في شكل موافقة تطلب من الفرد قبل دخول منطقة شنغن.

نظام اليورداك:

هو عبارة عن قاعدة بيومترية تكون على مستوى الاتحاد الأوروبي الذي يحتوي على بصمات أصابع طالبي اللجوء والمواطنين من خارج الاتحاد الأوروبي أو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، والغرض من هذا النظام هو:

- تحديد الدولة المسؤولة عن فحص طلب اللجوء بسهولة إذ يستطيع الكشف عن الجرائم الإرهابية والجنائية.

-إضافة صور الوجه إلى بصمات الأصبع سيمنع "يورداك" إمكانية التعرف على الوافدين إلى أراضي الاتحاد الأوروبي بفعالية بما فيهم أطفال. [2]

وهو عبارة عن بنك بيانات مشتركة ويحوي بصمات ملتمس اللجوء في الدول الأوربية، ويتم أخذ البصمات في أول دولة يدخلها من الدول الموقعة على الاتفاقية. [3]

غير أن طلبات اللجوء الكثيرة وعدم وجود منظومة عادلة لتوزيع وتقاسم الأعباء بين دول الاتحاد أو قد يتم احتجازهم بطرق غير إنسانية وهذا ما يخالف القانون الدولي لحقوق الإنسان.

-تشكيل قوات الأوروفور:

يعود تشكيل القوات الأوروبية الخاصة في اجتماع لشبونة 1995، حيث قررت الدول الأوروبية الأربعة المطلة على حوض البحر الأبيض المتوسط تشكيل هذه القوات التي شكلت بالفعل 1998، وتتمثل في قوة

---

[1] **المرجع نفسه**، ص888.

[2] حورية آيت قاسي، نظام دبلن كآلية لمكافحة تسوق اللجوء وانعكاساته على حقوق اللاجئين، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 13، العدد 3، 2020، ص160.

[3] حفصة علمي، 5 لوائح وآلية للتضامن، تشريعات أوروبية جديدة لمواجهة تدفق اللاجئين، تم النشر في 2023/12/25 من الموقعhttps://2u.pw/9CWxp يوم: 2025/05/06 على الساعة: 17:51.

برية وأخرى بحرية، وهي عبارة عن قوة خاصة يمكنها التدخل برا وبحرا لاعتبارات أمنية وإنسانية تقررها القيادة العامة لهذه القوات، وتتكون هذه القيادة من قادة من القوات البحرية والبرية فرنسا–إيطاليا–البرتغال–اسبانيا، مهمتها حماية أمن واستقرار الحدود الجنوبية لأوروبا، ومن ثم تشكيل قوات التدخل السريع هدفها المحافظة على الاستقرار والأمن الأوروبية[1].

يورميد للهجرة:

هو مشروع إقليمي يسعى للمساهمة في تطوير حيز أوروبي متوسطي للتعاون في مجال الهجرة، ويدعم البلدان الشريكة في جهودها من أجل ايجاد حلول لمختلف أشكال الهجرة والذي يدعو بالارتقاء بالتعاون في مجالات الهجرة والذي شددا على الحاجة إلى تقوية إدارة تدفقات المهاجرين بطريقة تتسم بالشمول والتكامل والتوازن بما يحقق مصلحة جميع الشعوب الأورومتوسطية وإدارة التدفقات المختلفة[2].

[1] لدمية فريجة، استراتيجة الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية نموذجا"، **رسالة ماجستير** (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009–2010)، ص 106.

[2] **المرجع نفسه**، ص120.

المبحث الثاني: قراءة مضامينية في ميثاق الهجرة واللجوء 2024

كانت السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء تعمل للسيطرة على تدفقات الهجرة وتصاعد طالبي اللجوء من خلال تشديد الرقابة على الحدود، لكن بعد أزمة اللاجئين في 2015 برزت الحاجة إلى نهج جديد يعالج هذه التحديات لذلك جاء الميثاق الأوروبي الجديد ليوازي بين حماية الحدود وضمان حقوق المهاجرين واللاجئين.

المطلب الأول: الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء 2024: التعريف والأهداف

- **التعريف بالميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء:**

الميثاق الأوربي للهجرة واللجوء هو مجموعة من اللوائح القانونية التي اعتمدها الاتحاد الأوروبي في عام 2024 بدافع تنظيم وإدارة عملية الهجرة واللجوء والتي أقرها البرلمان الأوروبي في ماي 2024[1]، حيث عرف الميثاق الهجرة واللجوء تراتبية لظهوره من 2016 إلى غاية المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي وفي كل مرحلة تمت فيها التعديلات من أجل صبها في القالب النهائي للميثاق الجديد للهجرة واللجوء.[2]

شهد الميثاق فترات أو تراتبية تاريخية لغاية ظهوره، وكانت بوادر ظهوره جاء على إثر مراجعة سياسة الهجرة واللجوء لمواجهة عدد كبير من المهاجرين والوافدين الى الاتحاد الأوروبي محملة بجملة من القوانين والتشريعات انطلاقا من أزمة اللاجئين 2015 والتي على إثرها عرضت المناقشات حول النظام الأوروبي المشترك من خلال المراقبة الحدودية داخل دول الاتحاد الأوروبي إلى عام 2019 ، حيث وضع وزراء الاتحاد الأوروبي سياسة الهجرة واللجوء على طاولة المفاوضات والنقاش حول البحث في الكيفيات لإدارة وسير فعال لعمليتي الهجرة واللجوء في ظل ما قدمته المفوضية الأوروبية لمجموعة من المقترحات لمراجعة وإصلاح سياسة الهجرة واللجوء.

أيد الوزراء طرح ميثاق الجديد الذي هو ملم كسياسة حكومية تشمل جميع المقترحات وفي 2020 يتم تقديم خمس مقترحات ومن بينها معالجة مشكلة الحدود وآليات تضامن بين دول الاتحاد الأوروبي. [3]

---

[1] لتفاصيل أكثر، أنظر الملحق رقم 02، ص 68.

[2] Nouveau pacte sur la migration et l'asile de l'union européenne, sur : https//www.gisti.org. consulte le : 03/05/2025 h 21 :03

[3] Emmanuelle carton, pacte asile et migration, un pas de plus dans la necropolitique européenne 04/06/2024, consulte 04/05/2025 :10 :11 sur : https://www.cadtm.org/Pacte-asile-et-migration-un-pas-de-plus-dans-la-necropolitique-europeenne-22625

في عام 2019، وضع وزراء الاتحاد الأوروبي سياسة الهجرة واللجوء على طاولة المفاوضات والنقاش حول البحث في كيفيات إدارة وتسيير فعال لعملية الهجرة واللجوء في ظل ما قدمته المفوضية الاوربية لمجموعة من المقترحات لمراجعة وإصلاح سياسة الهجرة واللجوء، حيث أيد الوزراء طرح ميثاق جديد ملم لسياسة حكومية تشمل كل المقترحات، وفي 2020 تم تقديم مسة مقترحات ومن بينها معالجة مشكلة الحدود وآليات تضامن بين دول الاتحاد الأوروبي، في 2021 قدم مجلس الاتحاد الأوروبي إنشاء وكالة اللجوء وتطبيق السياسة تجاه اللاجئين كما هو متضمن في الميثاق. [1]

ففي 14 ماي 2024 تم المصادقة على الميثاق والاعتماد على ميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء رسميا من قبل الاتحاد الأوروبي، وقد تمت المصادقة عليه من طرف البرلمان الأوروبي. [2] إلا إنه يدخل حيز التنفيذ في 2026 ، وذلك بسب إعطاء مهلة عامين في كيفية تطبيق آليات هذا الميثاق وفي حين بناء منشآت أو معسكرات لاحتواء اللاجئين على الحدود الخارجية لاتحاد الأوروبي.

من خلال إعطاء الميثاق بوادر ظهوره الى غاية المصادقة عليه، فقد تضمن سياسات جديدة وأكثر تشديد على اللاجئين وتدابير قانونية وتم نشر الميثاق في الجريدة الرسمية للاتحاد الأوروبي.

-أهداف الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء

جاء الميثاق الأوربي الجديد للهجرة واللجوء بجملة من الأهداف حيث يحمل في طياتها اتجاه الهجرة واللجوء:

1-جاء كمراجعة سياسة الهجرة واللجوء لمواجهة وتنظيم عدد كبير من الوافدين والمهاجرين والقادمين الى الاتحاد الأوروبي وخاصة الأزمة التي شهدتها أوروبا أزمة اللاجئين 2015) [3]

حيث هذه المقترحات المتعلقة بالمراقبة المؤقتة للحدود الداخلية للاتحاد الأوروبي ومنع الدخول مع وضع شروط مشتركة إنسانية ومساعدة الدول التي تعرف توافد كبير من طرف اللاجئين.

[1] بلقاسم عبد القادر، بوزيد عويشة، **مرجع سابق**.

[2] The Concile adopts the Eu's pact on Migration and Asylm, Consilium,14/05/2024 https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/05/14/the-council-adopts-the-eu-s-pact-on-migration-and-asylum/, h 23:9

[3] Emmanuelle carton,op.cit

2-تهدف إلى تحسين سياسة اللجوء داخل الاتحاد الأوروبي، وتعزيز مراقبة الحدود؛ حيث أن دول الاتحاد الأوروبي تواجهه مشكلة الحدود مع الدول الخارجية أو بين دول الاتحاد ولذلك الهدف من صياغة سياسة جديدة كحل لمشكلة الحدود وتعزيز آليات المراقبة. [1]

3-معالجة أيضا مشكل المهاجرين قبل الوصول إلى منطقة الاتحاد الأوروبي والبحث في آليات التضامن بين الدول الاتحاد وإدارة الهجرة الداخلية لتجسيد مسار العودة، عن طريق ترحيل المهاجرين غير المؤهلين في ظل احترام حقوق الانسان، والدافع من ذلك هو تخفيف العبء على الدول الحدودية.

4-تعزيز التضامن ما بين دول الاتحاد لمكافحة الهجرة غير الشرعية، وفي حال وصول أكبر عدد من المهاجرين الذين يصلون إلى بعض دول الاتحاد الأوروبي وخاصة تلك المطلة على المتوسط، وذلك من خلال آلية تدعي بآلية التضامن ما بين الدول وعرض صندوق تضامن لتقديم الدعم المالي لأي بلد من دول الاتحاد يواجه أزمة المهاجرين.

5-تسهيل عملية إعادة المهاجرين غير الشرعيين إلى بلدانهم الأصلية وذلك باقتراح المفوضية الأوروبية تكثيف الاتفاقيات مع بلدانهم الأصلية للمهاجرين لكي تسمح بالعودة لمواطنيها الذين لم تتم تسوية أوضاعهم الإدارية بالمقابل تعهدت المفوضية برفع عدد التأشيرات السفر أمام الدول التي تستقبل مواطنيها.

6-فتح مراكز احتجاز واستقطاب المهاجرين قرب الحدود الخارجية لدول الاتحاد الأوروبي وعلى بعض المطارات لقيام بعملية "الفرز" [2]

7-يهدف الميثاق إلى ترحيل اللاجئين إلى دولة ثالثة[3]، وكما تدعي بسياسة "البلد الثالث الآمن" وهو تقليل ضغط الهجرة على الاتحاد الأوروبي عبر إعادة المهاجرين إلى دول آمنة خارج الاتحاد ترتكز على الدعم والتعاون مع هذه الدول.

---

[1] Asile et migration, conseil de l'union européenne, 22/06/2022 consulté le 03/05/2025 h 18 sur : https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2022/06/22/migration-and-asylum-pact-council-adopts-negotiating-mandates-on-the-eurodac-and-screening-regulations/

[2] هاني طاهر، الانتخابات الأوروبية: ماهي أبرز أهداف ومحاور الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء في: 03.06.2024 من الموقع:http://www.france24,com بتاريخ: 2025/05/03 على الساعة: 22:00.

[3] ألبانيا، البرلمان يقر اتفاقا يسمح لإيطاليا بناء مركزين لاستقبال المهاجرين، 2024/02/22 من الموقع: http://www.france24.com تم التصفح يوم: 2025/05/03 على الساعة: 23:40

8-إجبار دول الاتحاد على تقاسم العبء المالي الناتج عن استقبال المهاجرين الذين يصلون إلى أراضيهم بشكل غير شرعي، وهذا ما عرفته بعض الدول التي تحكمها أحزاب قومية على غرار المجر، بولندا، النمسا إضافة إلى سلوفاكيا. [1]

المطلب الثاني: السياسات الجديدة للهجرة واللجوء

تضمن مضمون ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديدة عدة سياسات تعتمد عليها دول الاتحاد في مواجهة وتنظيم الهجرة مع احترام حقوق وحريات الانسان ولعل أبرز المحاور التي تحدث عنها الميثاق.

1-تشديد الرقابة الحدودية الخارجية للمنطقة الأوروبية:

والتي تتعلق بأحد التدابير حول حدود دول الاتحاد الأوربي للأشخاص الذين يحاولون دخول الأراضي الأوروبية بصورة غير نظامية (غير قانونية) وذلك بالاعتماد على انتهاج سياسة:

-**إقامة وإنشاء مراكز** : حيث تكون هذه المراكز مغلقة بالقرب من الحدود الخارجية للاتحاد، وذلك بغرض تسريع ومعالجة طلبات اللجوء قبل الدخول الى الاتحاد الأوروبي، وبمقتضى هذا الاتفاق يتم تكثيف في مجال حماية الحدود والتعاون لضمان الأمم على الحدود الخارجية للاتحاد.

والتي يندرج ضمنها سياسات أخرى: [2]

-فحص طلبات اللجوء عند الحدود الخارجية

-تسجيل طلبات اللجوء في قاعدة اليورداك[3]

-اتخاذ القرار في بناء المعسكرات على أن تقام في كل من اليونان، إيطاليا، اسبانيا، كرواتيا وقبرص حيث تسع هذه المنشآت ما يقارب 30.000 مقعد.

---

[1] الاتحاد الأوروبي يتبنى رسميا ميثاق الهجرة التاريخي، من الموقع:https://2u.pw/rqMxk
تاريخ التصفح: 2025/05/04 على الساعة: 5:10

[2] مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، الاتفاق الأوروبي لإصلاح الهجرة واللجوء، في موقع: https://mediterraneancss.uk/2024/02/01/european-_agreement_migration-_-asylum/ بتاريخ: 2025/05/06 على الساعة: 17:58.

[3] حورية آيت قاسي، **مرجع سابق**، ص160.

2-التضامن الإلزامي بين دول الإتحاد الأوروبي :

وهذا ما يطلق عليه بـ " آلية التضامن" حيث مكنت المفوضية الأوروبية تفعيل هذه الآلية في حالة ضغط وتدرج على سبيل المثال على أي دولة من دول الاتحاد الأوروبي أن يتوجب عليها أن تستقبل عددا معينا من طالبي اللجوء من خلال عملية إعادة التوطين. [1]

وفي حين رفضت إحدى الدول هذه العملية فعليها تقديم مساعدة مالية أو دعما ماديا للبدان التي تتعرض لضغط عمليات تدفق الهجرة وطالبي اللجوء وإذا عارضت دول الاتحاد الأوروبي هذه الخيارات المقترحة إذ هي أمام خيار العقوبة التي يفرضها عليها الاتحاد الأوروبي وذلك ب غرامة مالية تقدر ب 200 ألف يورو على كل مهاجر لم يتم نقله، وتوجه هذه المبالغ الى صندوق تديره المفوضية والذي يرتبط بإدارة الهجرة[2]

3-التعامل مع الأزمات

حيث اعتمد محور التعامل مع الأزمة في ميثاق الأوروبي الجديد على مجموعة من القواعد في حالة توافد أو أي خطر قد يواجه الدول من طرف المهاجرين غير القانونيين، كتهديد باستخدام موجات الهجرة من طرف بلد ثالث.

-إنشاء نظام "أقل حماية" لطالبي لجوء وخاصة في فترة الاحتجاز على الحدود الخارجية للاتحاد، ولذلك تحدث النص على تمتع المهاجرين عند وصولهم الى أوروبا ولو بجزء من الحماية.

كما قرر المجلس التعامل مع حالات الاستغلال شأنها شأن التعامل مع الأزمات، ومثال ذلك عندما تنظم دولة ثالثة لمرور المهاجرين من أراضيها إلى الاتحاد الأوروبي لأغراض زعزعة استقرار. [3]

[1] الاتحاد الأوروبي يقر 10 تشريعات جديدة للهجرة، 2024/05/14 في موقع: https://n9.cl/lr4uw

[2] **المرجع نفسه.**

[3] مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، **مرجع سابق.**

4-تنسيق السياسة الأوروبية

وذلك من خلال ما أقره الميثاق في تنسيق وتطبيق سياسة الهجرة واللجوء بين دول الأعضاء بحزمة من التدابير والإصلاحات وتكون في إطار مشتركا ومنسقا للتعامل مع اللاجئين والمهاجرين ومحاولة تسريع عمليات اللجوء في جميع الدول بدلا من المماطلة والتأخير. [1]

5-تسيير عمليات العودة:

بتكثيف الاتفاقيات وذلك بالاتفاق مع بلدان المهاجرين الأصلية بإعادة القبول، وهذا ما اقترحته المفوضية الأوروبية واستخدامه لصفقات مع دول العبور والمنشأ والتي تهدف الى الحد من عدد طالبي اللجوء [2]

نقد ميثاق الهجرة واللجوء الأوروبي الجديد 2024:

غير أن الميثاق وجهت له عدة انتقادات على أنه تصعيد ضد المهاجرين غير الشرعيين واللاجئين من خلال هضم حقوقهم التي أقرها القانون الدولي الإنساني بموجب حقوق الإنسان وتسريع عملية ترحيلهم أي ترحيل اللجوء.

إضافة إلى ذلك، الاتفاقيات التي تبرم مع الدول الثالثة لاحتواء أزمة الهجرة مقابل إعانات مالية، فهي لا تدفع لمعالجة الأزمة من جذورها بل تتجاوزها لتزيد من معاناة المهاجرين في البحر والحدود وتشكيل خطر على حياتهم في حال ترحيلهم فهي تزيد من تأجيج الأزمة لا لإيجاد حل لها. [3]

[1] **المرجع نفسه.**

[2] محمد عصام لعروسي، السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة في 2024/11/29 في الموقع: https://n9.cl/tdbar، تم التصفح يوم: 2025/05/06 على الساعة: 19:20.

[3] ميثاق الهجرة في أوروبا المحصنة، ضربة لحقوق الإنسان والحماية الدولية الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، في الموقع: https://n9.cl/60vlzq، تاريخ التصفح: 2025/05/11 على الساعة: 18:50.

المبحث الثالث: تقييم الميثاق الأوربي الجديد للهجرة واللجوء

من خلال هذا المبحث سيتم تقييم الميثاق الأوربي الجديد للهجرة واللجوء ومنه لمختلف السياسات الجديدة التي تضمنها، ومعرفة تداعياتها الداخلية على مستوى الدول الأعضاء في الاتحاد من جهة، التداعيات الخارجية لاسيما مع الدول المصدرة للهجرة واللجوء من جهة ثانية وكل ذلك في ظل التحديات التي تواجهه.

المطلب الأول: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء

- **التداعيات الداخلية:**

لقد الميثاق حقق جانبا مهما من المطالب الرأسمالية الأوروبية في استدامة تدفق اليد العاملة الماهرة وبأجور منخفضة من جنوب المتوسط لكن أصبحت اليوم أكثر طلبا للعمالة الأجنبية.

إضافة إلى التحولات الجيوسياسية التي خلفتها جائحة كورونا والحرب الأوكرانية على الكثير من الدول الأوروبية وعلى رأسها فرنسا نظرا للتراجع عن تصدير الوظائف، وتكمن آثار الميثاق في أنها تحدث تحول جذريا لأنها ولأول مرة تضع إطارا تشريعيتا للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي.[1] وتعزيز دور المتوسط وشرق ودول البلقان على اعتبارها أنها جزءا من سياسات الاتحاد المتعلقة بالهجرة واللجوء، في حين تسعى هذه الدول لتحسين مواقعها التفاوضية مع الكتلة الأوروبية.

كما أن سياسة الميثاق تركز على الإدارة الفعالة للحدود الخارجية، وبالتالي تعزيز البعد الأمني كمنهج لإدارة الهجرة، وهو ما يتطلب تحالفات قوية مع دول الجوار والتي يتم معها عمليات الفرز والترحيل.[2]

انطلاقا من فكرة أن الاتحاد الأوروبي أصبح قادر على التحكم في حدوده الداخلية غير أنه غير قادر على تأثير جواره بهذه المنظومة كون أن الطبيعة المتأصلة في البشر في التنقل والبحث عن حياة أفضل.

وإن كان مجال العبور رئيسي وجديد في كل من شرق أوروبا– ألبانيا، البوسنة، الهرسك، بلغاريا، الجبل الأسود، كوسوفو، مقدونيا، رومانيا، صربيا، كرواتيا، سلوفينيا والبلطيق وسط أوروبا (استونيا، لاتيفيا، ليتوانيا)

[1] أحمد نظيف، إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، مركز الإمارات للسياسات، 2024/04/16 في الموقع: https://epc.ae/ar/details/featured/eiaadat-muayrt-alsiyasa-aluwrubiya-lilhijra تم التصفح يوم: 07.05.2025، على الساعة 22.10.

[2] **المرجع نفسه.**

كلها مجال العبور الرئيس ولقوافل الوافدين المهاجرين واللاجئين القادمين من الشرق الأوسط وآسيا، ساهم في عدم توازن مقاربة الاتحاد تجاه الظاهرة.[1]

غير أن تبني الاتحاد الأوروبي لسياسة مراقبة تدفقات الهجرة وإضفاء الطابع الخارجي على مراقبة الحدود الخارجية تتضمن عنصرين تصدير أدوات وتقنيات المراقبة والبحث في كيفية آليات الهجرة إلى بلد المنشأ وبلدان العبور، أما العنصر الثاني أحكام تسهيل إعادة طالبي اللجوء والمهاجرين غير نظاميين إلى الدول غير أعضاء في الاتحاد الأوروبي.[2]

تسعى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي والمصمم لمعالجة التعقيدات والمصالح المتباينة داخل الاتحاد الأوروبي إلى ضبط وتحقيق التوازن من أجل التوزيع العادل جراء الأعباء التي تطال هذه الدول المتعلقة بالهجرة.

وبالتالي نكون أمام أمرين هما: مسألة تقاسم المسؤولية وكيف يمكن جعلها تمس جميع دول الأعضاء، والأمر الثاني هو كيفية الموازنة بين معايير الحماية مع نظام يسعى إلى معالجة طلبات اللجوء بسرعة كبيرة على الحدود وإعادة توطينهم. [3]

وعلى ضوء تعزيز فعالية اتفاقيات الهجرة حيث يسعى هذا الميثاق الجديد كنموذج للاتفاقيات المستقبلية، فعلى الاتحاد الأوروبي التعامل الجيد مع البلدان الثالثة.

وفي ظل تحقيق أهداف محددة في الشراكة الأورومتوسطية وخاصة المسائل التي تتعلق بالاستقرار، فمخاوف الاتحاد الأوروبي وتصاعد الصراعات على الحدود قد يؤدي إلى إضعاف مكانة الاتحاد وبالتالي أمام تصاعد التوترات على حدوده. [4]

رغم إيجاد سياسة مشتركة لمواجهة وتنظيم الهجرة واللجوء غير أنها غير كافية بل يجب مراعاة الآليات التطبيقية للقيم الأوروبية في التعامل مع ملف الهجرة واللجوء.

---

[1] أوشريف ضياء الدين، **مرجع سابق**، ص222.

[2] مساهل عبد الرحمان، سياسات إدارة الهجرة الدولية، نظرة عامة على جهود منظمات دولية وسياسات دول الاستقبال، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 14، العدد 18، 2018، ص38.

[3] ازجي ارجيل، اتفاقيات الهجرة في العلاقات الأورو–متوسطية من أجل أوروبا الجيوسياسية، فبراير 2024، ص 14.

[4] **المرجع نفسه**، ص16.

الهجرة ملف شائك ومعقد إضافة إلى الشرخ الذي أحدثه الخلافات بين دول الاتحاد الأوروبي مما يجعل الاتحاد الأوروبي مسؤول عن توزيع اللاجئين داخل التكتل، وأن تكون سياسات الميثاق قد وجدت حل ووضعت حدا لسنوات مشحونة بالمفاوضات. [1]

- **التداعيات الخارجية: في شمال إفريقيا والشرق الأوسط**

عند الخوض في تداعيات الميثاق في كل من شمال إفريقيا والشرق الأوسط لابد من توسيع سياسة الجوار الأوروبية لتشمل حوافز الدول غير الأعضاء وخاصة تلك في المنطقة الجنوبية مثل الدول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا وهذه الدول هي مؤهلة للانضمام لعضوية الاتحاد الأوروبي، وذلك بالإدراك المباشر لمعالجة المقتضيات السائدة في البحر الأبيض المتوسط ومن خلالها يتمكن الاتحاد الأوروبي أن يسلك نهجا أكثر فعالية لإدارة الهجرة في السياق الأورومتوسطي وملائمة الأهداف الجيوسياسية في إطار سياسة شاملة وهادفة. [2]

على المستوى الجيوسياسي يكون للميثاق تأُثيرات جذرية لأنه يضع لأول مرة إطارا تشريعيا للحدود الخارجية للاتحاد الأوروبي وذلك مع دول الجوار في المتوسط والبلقان ودول جنوب المتوسط وشرقه، وهذا ما تسعى إليه الدول لتحسين مواقعها للتفاوضية مع الكتلة الأوروبية. [3]

حيث لاقت سياسات الدول الأعضاء جملة من الاختلافات في معاملتها للمهاجرين واللاجئين وطالبي اللجوء من طرف المنظمات الدولية حقوق الإنسان ومجرد دخولهم إلى حدود الاتحاد الأوروبي ظروف قاسية والعنصرية.

شهدت منطقة شمال افريقيا (المغرب– الجزائر–تونس–ليبيا–مصر) حركة الهجرة سواء كنقاط عبور رئيسية أو مناطق انطلاق وخاصة وجود جاليتها في جنوب أوروبا، والتي تعد أراضيها أيضا موطنا لطريق الهجرة الرئيسي للبحر المتوسط، بحيث يكون الوضع الأمني أكثر تهديدا وتدهورا والمتاجرين بالبشر وتنظيم الرحلات من غرب وشرق إفريقيا إلى الاتحاد الأوروبي.

---

[1] إكرام زيادة، الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة يثير الكثير من الانقسامات، في الموقع: https://n9.cl/afm8yq، تم التصفح يوم: 2025/05/08 على الساعة: 23.00.

[2] إزجي ارجيل، **مرجع سابق**، ص14.

[3] أحمد نظيف، **مرجع سابق**.

ويظهر أن حركية الهجرة في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا والمحركات الأساسية كما تطرح في تفسيرها إلى العديد من العوامل وتمس جميع المجالات مما يترتب من تداعيات الهجرة على دول المنطقة في الخارج قد تشكل موردا اقتصاديا مهما لموازناتها، هذه الدول في المقابل تحتاج هذه الفئة من المهاجرين إلى التعامل معها بنوع من الإيجابية. [1]

في ظل التزايد وعدم الاستقرار في إفريقيا وخاصة في منطقة الساحل وفي الشرق الأوسط (فلسطين، زعزعة الاستقرار الإقليمي في أوروبا الشرقية (أوكرانيا) ويثير زيادة في معدلات الهجرة نحو الاتحاد الأوروبي والشديد في الرقابة نحو الحدود الخارجية مما أثرت هذه السياسة في طلبات اللجوء بسبب النزاعات قد يعرضهم إلى ترحيل إلى بلد غير آمن. [2]

ويثير ميثاق الهجرة الأوروبي مخاوف شديدة اتجاه سياسة اللجوء الذي تضمنها خاصة منها التي لا تطبق على اللاجئين الأوكرانيين، مما يعني أن بروكسل تعتمد نهجا استباقيا في تطبيق القانون الدولي وهذا ما يدل على سياسة التفضيل بناء على أصولهم العرقية في حين يحرم آخرون من الحق نحو مسار آمن.

يكتسي الميثاق طابعا أكثر تعقيدا في حين أن ميثاق الهجرة المدعم بشكل يهدف إلى هذا الأشخاص الهاربين من النزاعات والأزمات في إفريقيا والشرق الأوسط وغالبا ما تكون الدول الأوروبية لها دخل فيها. [3]

وهذا ما نشهده على الاتحاد الأوروبي أنه أعطي الحق لنفسه لمن له الحق في الحياة والكرامة، ومن لا يملك ذلك ويتضح جليا في رد فعله على الحرب في غزة.

المطلب الثاني: تحديات الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء

على الرغم من الأزمات الإنسانية والظروف التي عاشها المهاجرين واللاجئين بحثا يقينا منهم إلى الحماية الدولية تحفظ الكرامة الإنسانية الى ظهور الميثاق بعد مناقشات عديدة على طاولة المفاوضات.

فإننا نجد: السياسة التي جاء بها مضمون الميثاق وهي: "التضامن الإلزامي" هي الأكثر اقتراحا شامل قدمته المفوضية الأوروبية والتي يمنح الدول الأعضاء في الاتحاد ثلاثة خيارات في أوقات الأزمة أو ضغوطات الهجرة.

---

[1] أشريف ضياء الدين، **مرجع سابق**،

[2] إكرام زيادة، **مرجع سابق**.

[3] سياسات الهجرة لدى الاتحاد الأوروبي ونهاية حقوق الإنسان في أوروبا، تر: عبد الحميد فحام، أبعاد للدراسات الاستراتيجية في موقع:https://n9.cl/dlkwb ، تم التصفح يوم: 08.05.2025 سا: 23.20

تبقى قضية الهجرة مسألة معقدة وشائكة خاصة عند الحديث عن مبدأ توزيع اللاجئين داخل التكتل استنادا لاتفاقية دبلن ومبدأ التضامن.

فتدفقات الهجرة ودخول أكثر من مليون شخص معظم هربوا من مناطق صراع وكان الضغط على اليونان وإيطاليا والتي تعد أكبر الأزمات التي واجهت الاتحاد الأوروبي. [1]

إن وجود سياسة مشتركة للهجرة لا يكفي بل يجب تطبيقه وفق للقيم الأوروبية، والجديد في ميثاق الهجرة هو تقاسم المسؤولية ولما له من أمر بالغ الأهمية لمساعدة الدول على إدارة والسير الحسن والفعال لطالبي اللجوء وحماية المهاجرين في أوروبا. [2]

الملاحظ أيضا، تأُثير أحزاب اليمين المتطرف والذي كان له الدور والأثر البارز على أوروبا، حيث لجأت العديد من دول الاتحاد الأوروبي إلى تقليص عدد من المهاجرين الشرعيين وحرمان عدد كبير من مواطني جنوب المتوسط من الوصول أيضا تأثيرات لدخول على فشاء "شنغن" وإجراءات تقليل المهاجرين غير شرعيين؟

اليمين المتطرف ما حمله في خطاباته العدائية للإسلام والمسلمين مثل: فرنسا مما تدفع بهذه الفئة من المهاجرين إلى العنف والانقسام داخل المجتمعات الأوروبية وهذه الأخيرة تؤثر سلبا على العلاقات مع دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من الناحية الاقتصادية...الخ. [3]

يدور الخلاف على وجه الخصوص حول الإجراءات وفحوصات أولية على طلبات اللجوء على الحدود الخارجية الأوروبية والتوزيع المحتمل للاجئين في أوروبا. [4]

إن النصوص التي جاء ميثاق الهجرة الأوروبي الجديد يتناقض مع مبادئ حقوق الإنسان الأساسية، وذلك من خلال احتجاز الأسر التي لديها أطفال في مرافق شبيهة بالسجون مما يكون الفرد عرضة للعنف من قبل سلطات الحدود ويسمح لهم بالترحيل الى دول ثالثة غير آمنة. [5]

---

[1] وحدة الدراسات والتقارير، الاتحاد الأوروبي ميثاق الهجرة الجديد **مرجع سابق**.

[2] **المرجع نفسه**.

[3] محمد عصام لعروسي، **مرجع سابق**، تم التصفح يوم: 2025/05/9 على الساعة: 10.30

[4] وكالة الأنباء الألمانية، تسهيلات لفئة واحدة فقط في ألمانيا تدرس لطلبات اللجوء الى أوروبا، في الموقع: https://n9.cl/48ijd تاريخ التصفح: 09.05.2025 على الساعة: 13.10.

[5] محمد عصام لعروسي، **مرجع سابق**.

مثال: غلق غابة كاليه في فرنسا كانت مركز اللاجئين (مخيمات) وتنعدم فيها أدنى ظروف الحياة- ظروف العيش يكون فيها صعب.

تعزيز المراقبة على الحدود الخارجية: وذلك بالاعتماد على نظام اليورودالك والمراكز والمنشآت خارج حدود الاتحاد، كما أن الميثاق يسعى من خلال مضمونه الى تكثيف وتشديد المراقبة على الوافدين إلى الاتحاد الأوروبي للحد وتقليص المهاجرين غير النظاميين وتخفيف الأعباء على الدول التي تكون تحت عرضة المهاجرين واللاجئين أو إعادة ترحيلهم وتعود بالفائدة على الدول الأعضاء. [1]

الملاحظ أن الجانب الإنساني في هذا الميثاق على المحك والابتعاد عن الدوافع الإنسانية باتجاه الحوافز الأمنية وإذا تم النظر إليه من زاوية السياسات التي يتبناها الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة لابد من طريقة للمعاملة مع فئة المهاجرين واللاجئين معاملة إنسانية ترقى بما يخوله القانون الدولي الإنساني وحقوق الإنسان. [2]

إن الاعتماد على شركاء خارج الاتحاد الأوروبي من خلال اتفاقية الاتحاد الأوروبي وتركيا مفادها استجابة الشركات لطلبات الاتحاد بينما تلقى بجل الأعباء الثقيلة كل من الشرق الأوسط، وشمال افريقيا والتي تتسم أوضاعها بنوع من التدهور حيث يطلب من هذه الدول تنفيذ سياسات الاحتجاز والتدابير في العودة الطوعية وإعادة الاندماج وإدارة الحدود والسيطرة ومكافحة الإرهاب مع ضمان حقوق وحريات الأفراد. [3]

---

[1] أبرز النقاط في الاتفاق الأوروبي لإصلاح نظام الهجرة ، 2023/12/25 / في الموقع: https://n9.cl/32471

[2] سيليفيا كولمبو، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة الخارجية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2016، في الموقع https://www.agda.ac.ae/docs/default-source/Publications/edaissue10euexternalmigrationpolicyarabic.pdf?sfvrsn=2

تم التصفح يوم: 2023/05/09 على الساعة 18.10

[3] **المرجع نفسه.**

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تفصيله في هذا الفصل تم التوصل إلى أن:

- دوافع تبني الاتحاد الأوروبي للميثاق الجديد للهجرة واللجوء يتسند إلى أمننة القضايا ومنه اعتبار الهجرة واللجوء تهديدا أمنيا يتطلب مراجعة السياسات القانونية والأمنية بحيث يتم التحكم بهما

- السياسات الجديدة التي تضمنها الميثاق الجديد للهجرة واللجوء غلب عليها تأثير ونفوذ اليمين المتطرف في أوروبا خاصة مع نظرته العدائية للمهاجرين واللاجئين لاسيما المسلمين منهم.

- بتبني الميثاق والمصادقة عليه من طرف دول الاتحاد كانت له تداعيات داخلية على مستوى دول الاتحاد في حد ذاته لاسيما في ظهور اختلافات وعدم دول الميثاق حيز التنفيذ إلى غاية 2026 وأيضا تداعيات على المستوى الخارجي مست الدول المصدرة للهجرة واللجوء.

الخاتمـــــة

انطلاقا مما تم تفصيله، توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، وهي:

أن الهجرة هي حركة انتقال سواء كان فردا أو جماعة من مكان إلى آخر بحثا عن حياة أفضل وحياة كريمة، مهما تعددت وتنوعت الأسباب التي دفعت إلى هذا السلوك. وهي تختلف عن الهجرة غير الشرعية التي تعني عملية انتقال الأفراد من بلد إلى آخر دون احترام الإجراءات القانونية المعتمدة من طرف الدول المستقبلة، أما اللجوء وهو ضارب في القدم، يتطلب إعطاء الحماية للأشخاص الذين يتعرضون للاضطهاد أو الأذى في بلدانهم بسبب معتقداتهم الدينية أو آرائهم السياسية والتي توفرها الحماية في بلد آخر، ويتضح حق اللجوء للأشخاص الذين هم تحت ظروف قاسية، حروب، وصراعات والكوارث الطبيعية.

الأطر النظرية التي فسرت الهجرة واللجوء متعددة؛ فالمنظور الواقعي بشقيه التقليدي والجديد يرى أن الدولة هي الفاعل الأساسي وأن النظام يعتمد على مبدأ الأمن والسيادة وحسبهما تمثل كل من الهجرة واللجوء تهديدات تمس بأمن وسيادة الدول، وأنها اختراقات أمنية للمصلحة القومية.

أما المنظور البنائي أفاد بأن الهجرة واللجوء نتاج للمعاني والهويات التي ينتجها الخطاب السياسي والثقافي داخل الدولة مع التركيز على الأفكار التي من شأنها تشكيل السياسات والهويات الوطنية تجاه المهاجرين أو اللاجئين.

مدرسة كوبنهاغن ربطت الهجرة بالأمن وانتقلت إلى مصاف تحديات أمنية ومنه أمننة الهجرة واللجوء الأمر الذي يتطلب تدخلات لإيجاد الحلول التي تتوافق مع المتغيرات الراهنة في ظل تصاعد الخطاب القضية باعتبارها تهديدا أمنيا.

إن تشريعات الهجرة واللجوء التي جاء بها الميثاق الأوروبي الجديد هي ثمرة لسنوات من المفاوضات انطلاقا من التدفقات التي شهدتها أوروبا من المهاجرين غير الشرعيين من سوريا وأفغانستان وأزمة اللاجئين 2015، حيث اعتمدت في ذلك على السياسة الأمنية وعسكرة الحدود والملاجئ والبحث في إيجاد حلول خارجية من خلال عقد اتفاقيات مع دول الجوار (تركيا، دول البلقان، دول شمال افريقيا وإيجاد حلا فعالا والحد من التدفقات البشرية.

ولعل السياسة الأبرز في الميثاق الأوروبي الجديد هو التزام دول الاتحاد الأوروبي بالتضامن والتوزيع العادل لأعداد المهاجرين وخاصة في فترة الأزمات. مع تكثيف دول الاتحاد لصفقاته مع دول العبور والمنشأ والتي تسعى إلى الحد من عدد الوافدين أبرزها كانت مع تونس موريتانيا ومصر. ومن جهة أخرى أبرمت إيطاليا

على انفراد اتفاق مع ألبانيا وارسال المهاجرين الذي تنقذهم روما في المياه الإيطالية إلى ألبانيا إلى حين النظر إلى طلبات لجوئهم. إضافة لذلك تستعد مجموعة من الدول على رأسها الدنمارك وجمهورية التشيك لإرسال رسالة الضغط من أجل نقل المهاجرين الذين تم إنقاذهم في البحر إلى دول خارج الاتحاد الأوروبي.

إن ما ميز الطابع الذي جاء به الميثاق أنه أمنى أكثر منه حقوقي انساني، وهذا ما جعل المنظمات الحقوقية والمنظمات المدنية وحقوق الأقليات الدينية والثقافية تنتقده، لأن السياسات التي جاء بها تركز على تعزيز عمليات إدارة الهجرة عن طريق حماية الحدود وتسريع عمليات الترحيل وتقاسم الأعباء بين دول الاتحاد الأوربي، وهذا ما يعني غياب التوازن بين الأمن الأوربي المطلوب وحماية حقوق الإنسان التي تكفلها المواثيق الوطنية والدولية.

وقد شكل صعود تيارات اليمين المتطرف إلى الصفوف الأولى لمراكز القرار الأوروبي من خلال عملية انتخاب ديمقراطية خطرا على القيم الديمقراطية الليبرالية المنتصرة للحقوق الفردية.

أضف إلى ذلك خطاب اليمين المتطرف وعدائيته المتشبعة بالكراهية اتجاه الإسلام والمسلمين وما تمخض عنه من أعمال عنف وانقسامات داخل المجتمعات الأوروبية.

في حقيقة الأمر فإن رؤية المفاهيم والعبارات المتضمنة في الميثاق تثبت أن السياسات هي رهينة لسياسات أمنية ونظريه للهجرة بعيدة عن الموضوعية.

كما أن الصورة التي أضفاها للمهاجرين غير الشرعيين (التجريم) يسعى من خلالها إلى الضغط على الدول المصدرة للهجرة واستغلال مواردها البشرية والطبيعية.

وعليه، فإن تطبيق السياسات الجديدة في مواجهة وتنظيم الهجرة واللجوء في 2026، تاريخ دخول الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء حيز التنفيذ هو الذي سيكشف مدى فاعليتها على ارض الواقع وتبيان مدى نجاعتها في مواجهة وتنظيم الهجرة واللجوء.

ملاحـــــق

الملحق رقم 01: المهاجرين واللاجئين الوافدين إلى دول الاتحاد الأوروبي بين سنوات 2015-2019

تطور الوافدين في اسبانيا ايطاليا واليونان خلال عامي 2018-2019

	اسبانيا	ايطاليا	اليونان
2018	59000	24000	32000
2019	38000	12000	75000

نسب وجنسيات الوافدين الجدد إلى إسبانيا سنة 2019

الوافدين الجدد		الجزائر	غينيا	مالي	ساحل العاج	جنسيات اخرى
نسبة	28%	28%	17%	11%	8%	18%

نسب وجنسيات الوافدين الجدد إلى إيطاليا سنة 2019

الوافدين الجدد	تونس	باكستان	ساحل العاج	العراق	البنغلاديش	جنسيات اخرى
نسبة	34%	16%	15%	13%	7%	15%

نسب وجنسيات الوافدين الجدد إلى يونان سنة 2019

الوافدين الجدد	أفغانيستان	سوريا	العراق	جمهورية الكونغو	فلسطين	جنسيات اخرى
نسبة	39%	23%	6%	5%	4%	23%

طلبات اللجوء وفق معيار دولة الوصول الأول لسنة 2016

	المانيا	ايطاليا	فرنسا	اليونان
عدد الطلبات	700000	9000	8000	9000

جنسيات الوافدين الجدد اللذين طلبوا اللجوء داخل الاتحاد الأوربي ي سنة 2019

الوافدين الجدد	أفغانستان	فنزويلا	كولومبيا	العراق	تركيا	باكستان	جورجيا	نيجيريا	ايران	البانيا	الصومال	جنسيات اخرى
نسبة	8.3%	4.8%	4.8%	4.7%	3.7%	%3.9	%3	%3.1	%3.4	%3.1	%1.9	23%

جنسيات المستفيدين من صفة اللاجئ داخل الاتحاد الأوربي سنة 2019

جنسية	سوريا	أغانيستان	فنزويلا	العراق	ايران	ايريتيريا	تركيا	الصومال	نيجيريا	باكستان	جنسيات اخرى
نسبة	25%	13%	12%	7%	4%	%4	%3	%3	%3	%2	24%

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على، ضياء الدين أوشريف، **مرجع سابق**، ص ص 119-139.

Common Implementation Plan for the Pact on Migration and Asylum:02 الملحق رقم

EUROPEAN COMMIS-
SION

Brussels, 12.6.2024
COM(2024) 251 final

COMMUNICATION FROM THE COMMISSION TO THE EUROPEAN PARLIAMENT, THE COUNCIL, THE EUROPEAN ECONOMIC AND SOCIAL COMMITTEE AND THE COMMITTEE OF THE REGIONS

Common Implementation Plan for the Pact on Migration and Asylum

{SWD(2024) 251 final}

INTRODUCTION

The reform of the migration and asylum policy envisaged in the Pact on Migration and Asylum[1] represents a historic breakthrough. It provides the EU with the legal framework and tools to further enhance the effective management of its external borders, to set up fast and efficient procedures for asylum and return, while ensuring strong safeguards. It puts in place a fair and effective system of solidarity and responsibility to collectively manage migration, where no Member State is left alone under pressure.

The successful adoption of this reform also reflects the collective commitment of the EU and its Member States to find solutions to common challenges, with reinforced mutual trust. It is a new chapter in implementing the two-track approach of pursuing sustainable structural reform alongside targeted operational response including through comprehensive partnerships with partner countries. It has allowed the EU to turn the page on past fractures and consolidate a common approach to migration and border management over the past four years[2].

We must now seize this positive momentum to translate the Pact from legislative acts into an operational reality. Two years from their entry into force on 11 June 2024, the legal instruments that constitute the Pact on Migration and Asylum will become applicable as of mid-2026[3]. This Common Implementation Plan will support the Union and its Member States to effectively prepare for their implementation. It will ensure that the two-year transition period is used in an effective manner, ensuring that the necessary administrative, operational, and legal steps are taken by all relevant stakeholders.

The Commission is required, under the Asylum and Migration Management Regulation and Asylum Procedure Regulation, to present a Common Implementation Plan[4]. In view of the importance of the implementation as well as its complex nature, the Commission has decided to advance its adoption from September to June 2024 so that Member States have the maximum time to prepare their National Implementation Plans due by 12 December 2024.

Objective and purpose of the Common Implementation Plan

The Common Implementation Plan takes a pragmatic approach and focuses on the fundamental aspects that Member States need to consider when developing their National Implementation Plans and that need to be in place at Union and national levels to ensure the Pact on Migration and Asylum becomes operational by mid-2026. It provides the framework for a joint work programme for the next two years, including the legal and operational deliverables, the structures for discussion, and relevant operational and financial support.

The rationale of the Common Implementation Plan is that it is **common:** common to all Member States, common to all legislative instruments of the Pact on Migration and

---

1 https://home-affairs.ec.europa.eu/policies/migration-and-asylum/pact-migration-and-asylum/legislative-files-nutshell_en

2 Communication from the Commission, Striking a balance on migration: an approach that is both fair and firm, COM/2024/126 final.

3 Except Regulation (EU) 2024/1350 of the European Parliament and of the Council of 14 May 2024 establishing a Union Resettlement and Humanitarian Admission Framework and amending Regulation (EU) 2021/1147 that became applicable on 11 June 2024.

4 Article 84, Regulation (EU) 2024/1351 of the European Parliament and of the Council of 14 May 2024 on asylum and migration management, OJ L, 2024/1351, 22.5.2024; Article 75, Regulation (EU) 2024/1348 of the European Parliament and of the Council of 14 May 2024 establishing a common procedure for international protection in the Union, OJ L, 2024/1348, 22.5.2024.

Asylum that need to be implemented and it seeks to achieve the common objective of a well-prepared system in place by the end of the transition period.

Firstly, the Common Implementation Plan is **common because it brings together all Member States**, in recognition of the fact that in a Union of 27 Member States, migration is a common European challenge that requires a common European solution. The success of the system will inevitably rely on the readiness of all Member States – with the actions of one having implications for all. The purpose of the Common Implementation Plan is to make the Pact implementation manageable for everyone, and to manage it together.

The Plan is the result of a close collaboration with Member States, and the relevant EU agencies, notably through the **Ministerial Conference on the Operationalisation of the Pact** organised by the Belgian Presidency on 29-30 April 2024 in Ghent as well as various meetings of the Council's Strategic Committee for Immigration, Frontiers and Asylum (SCIFA). The Commission also held consultations with civil society, including the Commission Expert Group on the views of migrants in the field of migration, asylum, and integration, as well as with UNHCR.

Secondly, the Common Implementation Plan is **common because it encompasses all legislative instruments forming the Pact on Migration and Asylum**, which are interrelated and cannot work effectively separately. Together the Pact instruments form an integrated system, reflecting the comprehensive and balanced European approach to migration, ensuring both solidarity and responsibility, the protection of rights, and the compliance with obligations. This comprehensive approach is embedded in the Asylum and Migration Management Regulation[5]. As a result, the Commission should reflect the key elements of this comprehensive approach in the Common Implementation Plan.

Thirdly, the Common Implementation Plan pursues the **common objective of having a well-prepared system in place by the end of the transition period**, which is essential to build the mutual trust required for the new balanced approach to work. **Well- preparedness** is the critical concept underpinning the key obligations under the Pact, as it is the baseline for Member States to be considered under migratory pressure or facing a significant migratory situation or facing a crisis. It is the concept that enables Member States to benefit from solidarity or deductions from solidarity obligations. It is the concept that ensures that the Pact works as a coherent whole.

But common does not mean 'the same' for all. The Common Implementation Plan provides the **flexibility** Member States need to adapt obligations under the Pact to their national systems. Every Member State has different challenges to tackle and is at a different stage of preparation, but none is starting from scratch. Many of the innovations in the Pact build on existing practices or scale up existing requirements. Member States are encouraged to leverage their knowledge and experience and share best practices.

In addition, three elements need to be considered to set the right level of ambition during the transition period.

First, while we have in principle two years to prepare for the entry into application of the new legal framework, it is important to stress that some elements will already have to be in place earlier than mid-2026. For instance, the **first annual solidarity cycle** will start in **June 2025** and the first **Commission Decisions which will determine the Member**

[5] Regulation (EU) 2024/1351 of the European Parliament and of the Council of 14 May 2024 on asylum and migration management, amending Regulations (EU) 2021/1147 and (EU) 2021/1060 and repealing Regulation (EU) No 604/2013, OJ L, 2024/1351, 22.5.2024.

States under migratory pressure, at risk thereof, or **those facing a significant migratory situation** will need to be proposed by the Commission in **October 2025**.

Second, taking measures so that all the essential elements of the new system are in place by the end of the transition period is an immediate task but fully implementing all the opportunities offered by the Pact on Migration and Asylum also consists of medium to long-term work. The implementation of the Pact is not a one-off process but a dynamic one. Further medium- and long-term actions will be needed to enhance the efficiency of the national migration and asylum systems and integrate them further as part of a European migration and asylum policy.

A strategic and forward-looking vision will be reflected in the first **five-year European Migration and Asylum Strategy** to be issued **by the end of 2025** , building on the development of comprehensive **national migration and asylum strategies** to be transmitted by the Member States to the Commission by **June 2025**.

Third, continued work on the external dimension of migration remains crucial. Whilst actions in this area are not tied to legal obligations, it will be essential for the Union to continue to further intensify work with partner countries, notably in three key areas: the fight against migrant smuggling, effective returns, readmission and reintegration as well as legal pathways.

Figure 1: Timeline of the key milestones during the two years implementation period

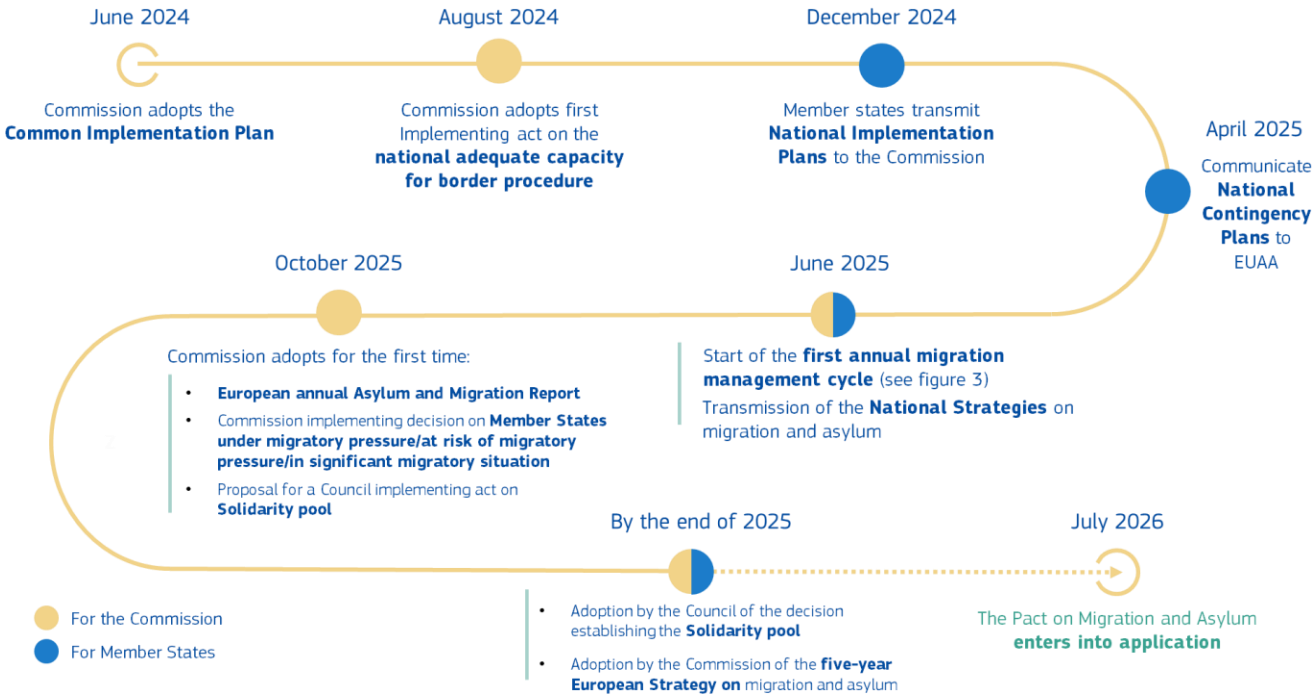

قائمة المصادر والمراجع

أولا: المصادر

أ-القرآن الكريم

ب-**القواميس والمعاجم**

1. مجمع اللغة العربية، **المعجم الوجيز**، القاهرة: دار التحرير للطباعة والنشر.
2. ابن منظور، **لسان العرب**، لبنان: دار صادر للطباعة والنشر، 1994، 152/1.
3. إبراهيم أنيس وآخرون، **معجم الوسيط**، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2004.

ثانيا: المراجع

1. باللغة العربية

أ-الكتب

1. إبراهيم نصر الدين، **دراسة في العلاقات الدولية الافريقية**، د.ب.ن، مكتبة مديولي، 2011.
2. أبو الخير أحمد عطية، **الحماية القانونية للاجئ في القانون الدولي**، دار النهضة العربية، 1997.
3. أحمد الرشيدي، **حقوق الإنسان: دراسة مقارنة في النظرية والتطبيق**، مصر: مكتبة الشروق الدولية، 2003.
4. أحمد رشاد سلام وآخرون، **مكافحة الهجرة غير الشرعية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2014.
5. إسماعيل صبري مقلد، **العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول النظريات**، ط2، الكويت: دار الأقلام، 1979.
6. ايناس محمد البهجي، **الأسس الدولية لحق اللجوء السياسي والإنساني بين الدول**، القاهرة: المركز القومي للإصدارات القانونية، 2013.
7. برو تمارا أحمد، **اللجوء السياسي بين النظرية والتطبيق في ضوء القانون الدولي العام**، لبنان: منشورات زين الحقوقية 2013.
8. بشارة خضر، تر: سليمان الرياشي، أوربا من أجل المتوسط، من مؤتمر برشلونة إلى قمة باريس (1990-2008) بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.
9. بوستي توفيق، **المنظورات الأمنية في العلاقات الدولية**، المعهد المصري للدراسات، 2019.
10. تارا طه عثمان، **النظرية الليبرالية والعلاقات الدولية**، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، د.ب.ن، 2013.

11. توفيق بوستي، **مدرسة كوبنهاغن وتعميق الأمن**، مصر: دراسات استراتيجية، 2019.
12. تيم دان وآخرون، ديما خضرا، **نظريات العلاقات الدولية، التخصص والتنوع**، لبنان: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2016.
13. جهاد عودة، **النظام الدولي نظريات وإشكاليات**، مصر: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
14. جيمس دورتي وروبرت بالستغراف، **النظريات المتضاربة في العلاقات الدولية**، تر: وليد عبد الحي، الكويت: مكتبة كاظمة للنشر والتوزيع، 1995.
15. خلدون عبد القادر حسين رباعية، **الهجرة غير الشرعية والاتجار بالبشر**، عمان: دار المكتبة الوطنية، 2020.
16. زواشي صورية، **التهديدات الأمنية والأمن الإقليمي غرب المتوسط**، الأردن: دار المناهج للنشر والتوزيع، 2016.
17. سكوت بورتشيل وآخرون، تر: محمد صفار، **نظريات العلاقات الدولية**، القاهرة: المركز القومي للترجمة، 2014.
18. سليم قسوم، **الاتجاهات الجديدة في الدراسات الأمنية: دراسة في تطور مفهوم الأمن في العلاقات الدولية**، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2018.
19. سيد أحمد قوجيلي، **الدراسات الأمنية والنقدية مقاربة جديدة لإعادة تعريف الأمن**، الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، 2014.
20. طاهر أميرة، بونيف سامي محمد، **ظاهرة الهجرة في المنطقة الأورومغاربية، المحركات والتداعيات، دراسة في تأثيرات التحولات السياسية ما بعد 2011**، جامعة الجزائر 3، 2020.
21. عامر مصباح، **نظريات التحليل الاستراتيجي والأمني للعلاقات الدولية**، الجزائر: دار الكتاب الحديث، 2011.
22. عبد القادر زريق المخادمي، **الهجرة السرية واللجوء السياسي**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2012.
23. عبد الوهاب الكيلاني وآخرون، **الموسوعة السياسية**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 2007
24. على زياد العلمي، **المرتكزات النظرية في السياسية الدولية**، مصر: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2017.
25. علي عبد الرزاق جلبي، **علم اجتماع السكان**، بيروت: دار النهضة العربية، 1984.

26. مارت غريفيتش وتيري أوكلاهان، **المفاهيم الأساسية في العلاقات الدولية**، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث 2002.

27. محمد رشيد الفيل، **الهجرة وهجرة الكفاءات العلمية العربية والخبرات الفنية أو النقل المعاكس للتكنلوجيا**، عمان: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2000.

28. محمد غربي وآخرون، " **الهجرة غير الشرعية في منطقة البحر الأبيض المتوسط**، لبنان: دار الروافد الثقافية، 2014.

29. محمد غزالي، **الهجرة السرية**، عمان: دار الحامد للنشر والتوزيع، 2015.

30. محمد الشريف بسيوني وآخرون، **حقوق الإنسان: دراسات تطبيقية عن العالم العربي**، المجلد الثالث، بيروت: دار العلم للملايين، 1989.

31. مظهر الشاكر، **القانون الدولي للاجئين، دراسة قانونية تحليلية، قراءة في حق اللجوء**، العراق: د.د.ن، 2014.

32. ناصيف يوسف حتى، **النظرية في العلاقات الدولية**، بيروت: دار الكتاب العربي، 1985.

33. ونيسة الحمروني ورفلي، **الهجرة غير الشرعية في دول غربي المتوسط، دراسة التجمع الإقليمي (5+5)**، دار الفكر الجامعي، 2016.

ب-الاتفاقيات:

1- اتفاقية 1951، الاتفاقية اخاصة بوضع اللاجئين 1951، من الموقع: www.hlrn.org

ج-المجلات والدوريات

1. أحمد عبد الرحمان حسن، قضايا النظم السياسية في إفريقيا، مركز الدراسات، **المستقبل الإفريقي**، القاهرة، 1998.

2. أحمد محمد إبراهيم، أحمد الشال، توجيهات الشباب الريفي نحو الهجرة والمشكلات الناتجة عنها، **مجلة الإسكندرية للتبادل العلمي**، مجلد 41، العدد 4، ديسمبر 2020.

3. بالة عمار، إسهامات مدرسة كوبنهاغن في توسيع مفهوم الأمن من الأمن العسكري إلى الأمن المجتمعي، **مجلة الحقوق والحريات**، مجلد 10، العدد 02، جامعة خنشلة، الجزائر، 2022.

4. توفيق بوستي، مدرسة كوبنهاغن والتحول في مفهوم الأمن نحو إطار جديد للتحليل، **المجلة الجزائرية للأمن والتنمية**، العدد 13، جويلية 2018.

5. حطاب فؤاد، إعادة القبول للاتحاد الأوروبي، **المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية**، المجلد 54، العدد 3، 2017.

6. حمدان محمد الطيب، إشكالية اللجوء الإنساني في القانون الدولي، **مجلة العلوم الإنسانية**، المجلد 22، العدد 02، 2022.

7. حورية آيت قاسي، نظام دبلن كآلية لمكافحة تسوق اللجوء وانعكاساته على حقوق اللاجئين، **مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية**، المجلد 13، العدد 3، 2020.

8. دريدي فاطمة، براهيمي قدور، الآثار الاجتماعية والنفسية للهجرة غير الشرعية وآليات مكافحتها – رؤية تحليلية–، **مجلة المجتمع تربية وعمل**، المجلد 05، العدد 01، 2020.

9. رابح زغوني، الإسلاموفوبيا وصعود اليمين المتطرف في أوروبا: مقارنة سوسيوثقافية، **مجلة المستقبل العربي**، المجلد 36، العدد 421.

10. رشيد عمارة ياس الزيدي، هيمن رؤوف سلام، الأمن المجتمعي وفقا لطروحات مدرسة كوبنهاغن، **مجلة الدراسات السياسية والأمنية**، المجلد (5)، العدد 2، (د. س. ن).

11. ريم بوش، نور الهدى عبادة، اللجوء وأثاره وانعكاساته الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والأمنية، العراق أنموذجا، **مجلة الباحث في العلوم الإنسانية والاجتماعية**، مجلد 12، الجزائر(03)، 2020.

12. سحنون أم الخير، الهجرة غير الشرعية لدى الشباب الجزائري الأسباب والعوامل، **دراسات في التنمية والمجتمع**، المجلد 04، العدد 01، 2017.

13. سليم شيخاوي، **محاضرات في النظريات الأمنية**، مقرر دراسي لطلبة الماستر، تخصص دراسات إقليمية، قسم الدراسات الدولية، جامعة الجزائر 3.

14. سليمة كروي، علي بلعربي، فعالية السياسات الأوروبية في التصدي لأزمتي الهجرة واللجوء في المتوسط بعد ثورات الربيع العربي، **مجلة البحوث في العلوم السياسية**، المجلد 08، العدد 01، 2022.

15. سماح عبد الفتاح أبو الليل، ظاهرة التنميط: دراسة تأثير صعود اليمين المتطرف الأوروبي على ملفات الهجرة واللجوء، **مجلة السياسة والاقتصاد** المجلد 11، العدد 10، 2021.

16. شادي عبد الوهاب منصور، الهندسة الديموغرافية، في أنماط التهديدات النابعة من السكان وسبل مواجهتها، **مجلة الدراسات الاستراتيجية والبحوث السياسية**، المجلد 03، العدد 01، 2024.

17. شاكر الخراشبة، عمر خيضرات، سليمان الخراشبة، اللجوء الإنساني في ضوء المواثيق الدولية، **مجلة اتحاد الجامعات العربية للبحوث في التعليم العالي**، 44 (2)، 2024.

18. عبد القادر محمد علي شرف، النظرية البنائية وطرق تدريسها، جامعة جازان السعودية، **جسور المعرفة**، المجلد 08، العدد02، جوان 2022.

19. عبد القادر سحنون، رشيد بوجحقة، الإرهاب الإسلاموفوبيا في أوربا بين التأثير والتأثر، **مجلة حقوق الإنسان والحريات العامة**، المجلد 7، الرقم 2، 2022.

20. علي بلعربي، أمننة الهجرة في سياسات الاتحاد الأوروبي، دراسة في تأثير الهجرة على الأمن الأوروبي، **مجلة العلوم القانونية والسياسية**، المجلد 10، العدد 2، جامعة مستغانم، 2019.

21. مساهل عبد الرحمان، سياسات إدارة الهجرة الدولية، نظرة عامة على جهود منظمات دولية وسياسات دول الاستقبال، **مجلة اقتصاديات شمال افريقيا**، المجلد 14، العدد 18، 2018.

22. منى خيري، مصطفى الشوري، أزمة الهجرة واللجوء سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه القادمين الجدد، **المجلة العلمية للبحوث والدراسات التجارية**، المجلد 33، العدد 24، 2019.

23. نادر فرجاني، ندرة العمالة الأجنبية في أقطار الخليج العربي، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، 1983

-الدراسات غير المنشورة:

أ- أطروحات دكتوراه:

1. ضياء الدين أوشريف، سياسات الاتحاد الأوروبي تجاه قضايا الهجرة واللجوء، **أطروحة دكتوراه علوم** (جامعة وهران 2، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2021-2022).

2. محمد الطاهر عديلة، تطور الحقل النظري للعلاقات الدولية: دراسة في المنطلقات والأسس، **أطروحة دكتوراه** (جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014-2015).

ب-رسالة ماجستير:

1. ساعد رشيد، واقع الهجرة غير الشرعية في الجزائر من منظور الأمن الإنساني، **مذكرة ماجستير** (جامعة محمد خيضر، بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2011-2012).

2. عامر عيد، دور النظرية البنائية في تفسير العلاقات الدولية (تطورها –مكوناتها –خصائصها– تطبيقاتها، **رسالة ماجستير** (كلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، علاقات دولية، جامعة الإسكندرية، 2019).

3. لدمية فريجة، استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمواجهة التهديدات الأمنية الجديدة "الهجرة غير الشرعية نموذجا"، **رسالة ماجستير** (جامعة بسكرة، قسم العلوم السياسية، 2009–2010).

4. نجيب سويعدي، إدارة سياسة الهجرة وعلاقتها بصانع القرار المحلي: دراسة مقارنة بين الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا، **مذكرة ماجستير** (جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2011–2012).

ج– المحاضرات:

1. كريمة بوفلاقة،" الهجرة غير الشرعية وانعكاساتها على الدول"، **محاضرات** ألقيت على طلبة السنة الثانية في مقياس قضايا دولية معاصرة، كلية علوم الاعلام والاتصال، قسم الإعلام، جامعة الجزائر 3، (د. س. ن).

د–المواقع الإلكترونية:

1. المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، من الموقع:
http://www.unhcr.org
المفوضية السامية لشؤون اللاجئين، من الموقع http://www.unhcr.org
2. الأمم المتحدة، الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، من الموقع: un.org
3. طارق القيزاني، 2024 عام مفصلي أمام الشراكات الشاملة لكبح الهجرة غير النظامية، من الموقع: https://www.aljazeera.net
4. وحدة الدراسات والتقارير، الإتحاد الأوروبي– ميثاق الهجرة الجديد والإصلاحات، المركز الأوروبي لدراسة مكافحة الإرهاب والاستخبارات، من الموقع : https://2u.pw/FFomN
5. يوسف كريم، الأمن الأوروبي الجديد في المتوسط، من الموقع: https://mediterraneancss.uk/2024/05/16/migration–_security–_–the–mediterranean/
6. ماهي اتفاقية شنغن وهل يتمتع اللاجئون بحرية التنقل في أوروبا من الموقع: http://www.infomigrations.net تاريخ تصفح الموقع: 2025/04/27 على الساعة: 21:22.
7. معاهدة ماستريخت المؤسسة للاتحاد الأوروبي المتاح على الموقع:https://eur-lex.europa.eu/eli/treaty/teu/sign

8. حفصة علمي، 5 لوائح وآلية للتضامن، تشريعات أوروبية جديدة لمواجهة تدفق اللاجئين، تم النشر في 2023/12/25 من الموقعhttps://2u.pw/9CWxp يوم: 2025/05/06 على الساعة: 17:51
9. إكرام زيادة، الاتحاد الأوروبي ملف الهجرة يثير الكثير من الانقسامات، في الموقع: https://n9.cl/afm8yq
10. سياسات الهجرة لدى الاتحاد الأوروبي ونهاية حقوق الإنسان في أوروبا، تر: عبد الحميد فحام، أبعاد للدراسات الاستراتيجية في موقع:https://n9.cl/dlkwb ، تم التصفح يوم: 08.05.2025 سا: 23.20
11. وكالة الأنباء الألمانية، تسهيلات لفئة واحدة فقط في ألمانيا تدرس لطلبات اللجوء الى أوروبا، في الموقع: https://n9.cl/48ijd تاريخ التصفح: 09.05.2025 على الساعة: 13.10.
12. أبرز النقاط في الاتفاق الأوروبي لإصلاح نظام الهجرة ، 2023/12/25 / في الموقع: https://n9.cl/32471
13. سيليفيا كولمبو، سياسة الاتحاد الأوروبي تجاه الهجرة الخارجية وتداعياتها على منطقة الشرق الأوسط وشمال افريقيا، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، ديسمبر 2016، في الموقع: https://www.agda.ac.ae/docs/defaultsource/Publications/edaissue10euexternalmigrationpolicyarabic.pdf?sfvrsn=2
14. هاني طاهر، الانتخابات الأوروبية: ماهي أبرز أهداف ومحاور الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء في: 03.06.2024 من الموقع: http://www.france24,com
15. ألبانيا، البرلمان يقر اتفاقا يسمح لإيطاليا بناء مركزين لاستقبال المهاجرين، 2024/02/22 من الموقع: http://www.france24.com
16. الاتحاد الأوروبي يتبنى رسميا ميثاق الهجرة التاريخي، من الموقع: https://2u.pw/rqMxk تاريخ التصفح: 2025/05/04 على الساعة: 5:10.
17. مركز المتوسط للدراسات الاستراتيجية، الاتفاق الأوروبي لإصلاح الهجرة واللجوء، في موقع: https://mediterraneancss.uk/2024/02/01/european-_agreement_migration-_-asylum/ بتاريخ: 2025/05/06 على الساعة: 17:58.
18. الاتحاد الأوروبي يقر 10 تشريعات جديدة للهجرة، 2024/05/14، في موقع: https://n9.cl/lr4uw

19.محمد عصام لعروسي، السياسات الأوروبية في قضايا الهجرة واللجوء وفق التشريعات الجديدة في 2024/11/29 في الموقع:https://n9.cl/tdbar ، تم التصفح يوم: 2025/05/06 على الساعة: 19:20.

20. ميثاق الهجرة في أوروبا المحصنة، ضربة لحقوق الإنسان والحماية الدولية الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، في الموقع:

https://n9.cl/60vlzq، تاريخ التصفح: 2025/05/11 على الساعة: 18:50.

21.أحمد نظيف، إعادة معايرة السياسات الأوروبية للهجرة: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء، مركز الإمارات للسياسات، 2024/04/16 في الموقع:

https://epc.ae/ar/details/featured/eiaadat-muayrt-alsiyasa-aluwrubiya-lilhijra

2.باللغة الأجنبية

- **Books** :

- Ken Booth and Steve Smith, **International Relations Theory Today**, The Pennsylvania State University Press.
- Barry Buzan and Olwever, Regions and Power: The Structure of International Security, Combridge University Press, 2003.

- **Dictionnaire :**

1. Vaisse Maurice, **Dictionnaire des Relations Internationales ou 20 éme siècles**, Edition Armandcolin, Paris, 2000.

- **Web cite** :

1. Nouveau pacte sur la migration et l'asile de l'union européenne, sur : https//www.gisti.org. Consulte-le : 03/05/2025 h 21 :03.
2. Emmanuelle carton, pacte asile et migration, un pas de plus dans la necropolitique européenne 04/06/2024, consulte 04/05/2025 :10 :11 sur : https://www.cadtm.org/Pacte-asile-et-migration-un-pas-de-plus-dans-la-necropolitique-europeenne-22625

3. The Concile adopts the Eu's pact on Migration and Asylm, Consilium,14/05/2024 https://www.consilium.europa.eu/en/press/press-releases/2024/05/14/the-council-adopts-the-eu-s-pact-on-migration-and-asylum/
4. Asile et migration, conseil de l'union européenne, 22/06/2022 consulté le 03/05/2025 h 18 sur : https://www.consilium.europa.eu/fr/press/press-releases/2022/06/22/migration-and-asylum-pact-council-adopts-negotiating-mandates-on-the-eurodac-and-screening-regulations/

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

مقدمـــــة 1

أهمية الموضوع: 1

أهداف الدراسة: 1

أسباب اختيار الموضوع 2

الأسباب الموضوعية: 2

الأسباب الذاتية..... 2

الدراسات السابقة: 2

فرضيات الدراسة: 3

منهجية الدراسة:..... 3

حدود الدراسة:..... 4

الحدود المكانية:..... 4

الحدود الزمانية:..... 4

صعوبات الدراسة..... 4

تقسيم الدراسة: 5

الفصل الأول 6

الإطار المفاهيمي والنظري للهجرة واللجوء..... 6

المبحث الأول: تعريف الهجرة واللجوء 8

المطلب الأول: تعريف الهجرة 8

المطلب الثاني: تعريف اللجوء 11

المبحث الثاني: دوافع وتصنيفات الهجرة واللجوء 15

المطلب الأول: دوافع الهجرة واللجوء 15

المطلب الثاني: تصنيفات الهجرة واللجوء..... 20

المبحث الثالث: الأطر النظرية المفسرة للهجرة واللجوء 26

المطلب الأول: النظرية الواقعية والواقعية الجديدة 26
المطلب الثاني: النظرية البنائية 31
المطلب الثالث: مدرسة كوبنهاغن 33
خلاصة الفصل 37
الفصل الثاني..... 38
دراسة تحليلية للميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء 2024..... 38
المبحث الأول: عوامل تبني الاتحاد الأوروبي للميثاق الجديد للهجرة واللجوء 39
المطلب الأول: تهديدات الأمن الأوربي 39
المطلب الثاني: محدودية نتائج السياسات الأوروبية تجاه الهجرة واللجوء على المستوى القانوني والأمني 44
المبحث الثاني: قراءة مضامينية في ميثاق الهجرة واللجوء 2024 50
المطلب الأول: الميثاق الأوروبي للهجرة واللجوء 2024: التعريف والأهداف 50
المطلب الثاني: السياسات الجديدة للهجرة واللجوء 53
المبحث الثالث: تقييم الميثاق الأوربي الجديد للهجرة واللجوء 56
المطلب الأول: التداعيات الداخلية والخارجية للميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء 56
المطلب الثاني: تحديات الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء 59
خلاصة الفصل 62
الخاتمـــة 65
ملاحق..... 67
قائمة المصادر والمراجع 73

ملخص:

تعد الهجرة واللجوء من القضايا الأمنية التي فرضت نفسها على الساحة الأوربية منذ عام 2015 مع أزمة المهاجرين واللاجئين، وساهمت في توجيه سياسات الاتحاد الأوروبي على المستوى الداخلي والمستوى الخارجي للاتحاد، أين عمل الاتحاد على وضع سياسات تنوعت بين القانونية الأمنية بهدف تسيير وإدارة الهجرة واللجوء بما يضمن أمن الاتحاد.

وبناء على عدم فعالية السياسات التي تم إقرارها نتيجة لغياب إجماع أوروبي حولها في ظل تزايد أعداد المهاجرين واللاجئين لأسباب متعددة وارتفاع تكليف مواجهتها وإدارتها من جهة، وتصاعد خطاب اليمين المتطرف الذي يرى في الهجرة واللجوء الخطر الأكبر الذي يهدد أوروبا من جهة ثانية، ارتأت الدول الأعضاء في الاتحاد وضع سياسات جديدة تم تبينها في الميثاق الأوروبي الجديد للهجرة واللجوء عام 2024، بهدف فهم مختلف التحديات التي تواجه الاتحاد في مجال إدارة الهجرة والتعامل مع قضايا اللجوء، والعمل على تخفيف العبء على الدول الأعضاء وحسن إدارة الحدود وتعزيز التعاون بين الدول.

Abstract :

Migration and asylum have become prominent security issues on the European scene since 2015, following the migrant and refugee crisis. These issues have significantly influenced the European Union’s policies both at the internal and external levels. The EU has sought to implement a range of legal and security-based policies aimed at managing migration and asylum in a way that ensures the Union's security.

However, due to the ineffectiveness of the policies adopted—stemming from a lack of European consensus amid increasing numbers of migrants and refugees for various reasons, and the rising costs of addressing and managing the crisis—coupled with the growing rhetoric of the far-right, which views migration and asylum as the greatest threat to Europe, EU member states found it necessary to adopt new policies. These were outlined in the new European Pact on Migration and Asylum of 2024. The pact aims to understand the diverse challenges facing the Union in managing migration and dealing with asylum issues, while alleviating the burden on member states, improving border management, and enhancing cooperation among countries.